الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون
الجلسة العامة **٦٣**

الخميس، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر طومسون . . . . . (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٤ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(ج) انتخاب خمسة أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أنه، وفقا للفقرات الفرعية (أ) إلى (هـ) من الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تتألف اللجنة التنظيمية مما يلي: سبعة أعضاء من مجلس الأمن، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون؛ وسبعة أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يتم انتخابهم من المجموعات الإقليمية؛ وخمسة أعضاء من كبار المساهمين بالأنصبة المقررة في ميزانيات الأمم المتحدة وبالتبرعات المقدمة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، بما في ذلك صندوق دائم لبناء السلام؛ وخمسة من كبار المساهمين بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية في بعثات الأمم المتحدة؛ وسبعة أعضاء إضافيين، تنتخبهم الجمعية العامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتمثيل جميع المجموعات الإقليمية في التشكيل العام للجنة التنظيمية.

ويذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة انتخبت، في جلستها العامة ٨١ خلال الدورة التاسعة والستين، كولومبيا وكينيا وماليزيا والمغرب ومصر أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام لفترة عضوية مدتها سنتان تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وأن الجمعية العامة انتخبت في جلستها العامة ٨٠ خلال الدورة السبعين السلفادور والجبل الأسود عضوين في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام لفترة عضوية مدتها سنتان، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

وقد أبلغني ميسر مجموعة كبار المساهمين الماليين، في رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/71/664)، بأن المساهمين الماليين قرروا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

أن تشغل ألمانيا والبرازيل وكندا والنرويج واليابان فترة عضوية كاملة مدتها سنتان من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨.

وفي رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، موجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/71/610)، أبلغني ميسّر البلدان المساهمة بقوات بقرارها بأن تمثل إثيوبيا وباكستان وبنغلاديش ورواندا والهند فئة البلدان المساهمة بقوات لفترة عضوية تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علماً بالوثيقتين A/71/664 و A/71/610؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع الجمعية العامة الآن في انتخاب خمسة أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام. بموجب القرار ٦٠/٢٦١، المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، قررت الجمعية أن أعضاء اللجنة التنظيمية يحصلون على العضوية لفترة مدتها سنتان قابلة للتجديد، حسب مقتضى الحال. وبناء على ذلك، فإن كولومبيا وكينيا وماليزيا والمغرب ومصر يجوز إعادة انتخابها فورا.

وفيما يتعلق بالترشيحات للمقاعد الخمسة، أود أن أبلغ الأعضاء بأن مجموعة الدول الأفريقية تؤيد كينيا ومصر؛ وبالنسبة لدول آسيا والمحيط الهادئ، فإن المجموعة تؤيد إندونيسيا؛ وبالنسبة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تؤيد المجموعة كولومبيا والمكسيك .

ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في قرارها ٦٠/٢٦١، أن يُطبق النظام الداخلي للجمعية العامة والممارسة المتبعة فيها فيما يخص انتخاب أعضاء هيئاتها الفرعية على انتخابها أعضاء اللجنة التنظيمية. وتنطبق على هذه الانتخابات المادتان ٩٢ و ٩٤. وعليه، يجري الانتخاب بالاقتراع السري ولا تقدم ترشيحات.

ولكني أودّ أيضاً أن أذكر بالفقرة ١٦ من المقرر ٣٤/٤٠١، التي تقضي بأن تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية، حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها أو يقل عنه، قاعدة، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ولعدم وجود طلب كهذا، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على هذا الأساس؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن عدد المرشحين الذين تؤيدهم مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يساوي عدد المقاعد المطلوب ملؤها، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر انتخاب إندونيسيا وكولومبيا وكينيا ومصر والمكسيك أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام لفترة عضوية مدتها سنتان تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أهنئ إندونيسيا وكولومبيا وكينيا ومصر والمكسيك على انتخابها أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ١١٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٤ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A/71/407)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان موجز.

من الأقوال المأثورة للشاعرة الشهيرة مايا أنجيلو: ”تسببت الكراهية في العديد من المشاكل في هذا العالم لكنها لم تحل أيا منها بعد“. وهي ملاحظة بسيطة تتناول لب أحد أكبر التحديات الأساسية التي يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لها من أجل بناء ثقافة السلام في جميع أنحاء عالمنا. إن العنصرية وكره الأجانب والتعصب وغير ذلك من مظاهر الكراهية تحرك العديد من النزاعات الحالية وتحفز التطرف العنيف وتشكل مصدر إلهام للأعمال الإرهابية. وفي كثير من الأحيان، تكمن الكراهية وراء الاضطهاد واستهداف الأقليات العرقية والدينية والمهاجرين واللاجئين وغيرهم من الفئات الضعيفة والأشخاص المهمشين. وفي أحيان كثيرة جدا، تُستخدم الكراهية كأداة من قبل القادة الذين يسعون، بغية تحقيق مكاسب خاصة، إلى استغلال انعدام أمن الناس وتفكك المجتمعات وأوجه الظلم في عالمنا.

إن حجم المعاناة الإنسانية في جميع أنحاء العالم والحاجة إلى كسر دورات الصراع والعنف والتفكك، والدعوة لأن نقوم جميعا ببناء سلام مستدام، لا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً. وتتطلب إشاعة ثقافة السلام تكريسَ الاهتمام لتشجع التفاهم بين الثقافات وتعزيز الحوار بين الأديان. ويجب أن تكون مصدر إلهام لآمال البشر في المستقبل وأن تحفزهم على الاتحاد من أجل السلام.

وفي هذا الصدد، أود أن أثني على الأعمال التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة – بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وتحالف الأمم المتحدة للحضارات – لتشجيع اللاعنف والتفاهم. إن مبادراتها العملية والمبتكرة من أجل تعزيز التثقيف في مجال السلام وزيادة الوعي بالتعددية الثقافية ودعم عمليات السلام والمصالحة، لا تقدر بثمن. ويمكن أن يكون لهذه المشاريع المحددة الأهداف تداعيات عميقة في المساعدة على إعادة بناء المجتمعات الممزقة، وينبغي دعمها وتوسيع نطاقها.

إن بناء السلام المستدام الطويل الأجل يتطلب اتباع نُهُج شاملة، تجمع بين السلام والأمن وحقوق الإنسان وجهود التنمية المستدامة. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أداة أساسية في هذا الصدد. وترتكز أهداف التنمية المستدامة على الاعتراف الأساسي بأهمية السلام كنتيجة في حد ذاته – من خلال الهدف ١٦– فضلا عن كونه أولوية شاملة ضرورية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧.

وجرى الاعتراف أيضا بالحاجة إلى اتباع نهج شامل لبناء السلام في القرارين المتعلقين بالحفاظ على السلام المُتخذين في وقت سابق من هذا العام (القرار ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)). وأنا ملتزم بتعميق الفهم في الأمم المتحدة وفي أوساط الجهات العالمية المعنية الأخرى لأهمية السلام المستدام والروابط التي يعزز بعضها بعضا بين تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والحفاظ على السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، سأعقد حوارا غير رسمي رفيع المستوى في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ هنا في الأمم المتحدة بشأن موضوع ”بناء السلام المستدام للجميع: أوجه التآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والحفاظ على السلام“.

وأشجع الجميع على الحضور.

وأود الآن أن أتناول بإيجاز مسألة الصحة العالمية والسياسة الخارجية. لقد أوضحت عمليتا التفشي العالمي مؤخرا لفيروس إيبولا وفيروس زيكا بكل وضوح مدى سرعة تمكن الأزمات الصحية العالمية من عبور الحدود الوطنية، وتحويل الموارد الصحية المحدودة وإلحاق الدمار بالأسر والمجتمعات المحلية والمناطق بأسرها. وتمتد آثار الأوبئة العالمية إلى خارج نطاق القطاع الصحي. فهي تؤدي إلى تقويض التنمية الاجتماعية –

الاقتصادية، وإضعاف التماسك الاجتماعي، ويمكنها في نهاية المطاف أن تهدد الأمن الوطني والإقليمي. ويقدر البنك الدولي التكلفة العالمية السنوية لحالات تفشي الجائحة التي تتراوح من المعتدلة إلى الحادة بنحو ٥٧٠ بليون دولار أو ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ولذلك، فإن معالجة الصحة العالمية ليست هدفا بحد ذاته من أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فحسب، بل إن الهدف ٣ من هذه الأهداف يشكل شرطا مسبقا لتحقيق سائر أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع. وفي جهودنا لمعالجة الأزمات الصحية العالمية، لا بد من اتخاذ عدد من الخطوات الرئيسية. أولا وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى تسريع التقدم الذي نحرزه في مكافحة الملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وداء السل، وفيروس إيبولا وغيرها من الأمراض المعدية وغير المعدية، بما في ذلك بإيلاء اهتمام خاص للاستجابة لتزايد مقاومة مضادات الميكروبات.

ثانيا، يلزم أن تشمل استجاباتنا للأزمات الصحية العالمية إنشاء آليات محددة لضمان عدم تجاهل الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة الأخرى.

ثالثا، وعلى نحو ما اتفق عليه في وقت سابق هذا العام في الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وبشأن مقاومة مضادات الميكروبات، فإننا بحاجة إلى تحسين تنسيق الإجراءات الدولية، واستمرار الإرادة السياسية وضمان تمويل أكثر ثباتا من أجل تحسين القدرات العالمية على التعامل مع الأزمات الصحية. وبطبيعة الحال من الضروري إنشاء نظم صحية وطنية حسنة الأداء وقادرة على الصمود مع وجود نظم لتقديم الخدمات والتمويل والموارد البشرية، والهياكل الأساسية وإدارة المعلومات والإمدادات بغية الاستجابة للاحتياجات الصحية للسكان على المستويين المحلي والوطني. وذلك ضروري أيضا لتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في التغطية الصحية الشاملة، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي الختام، أود أن أشيد بالجهود التي يبذلها فريق الصحة العالمية والسياسة الخارجية من أجل إيلاء اهتمام منسق لقضايا الصحة العالمية، بما في ذلك من خلال مشروع القرار A/71/L.41 بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية، الذي سيعتمد اليوم. وبالنظر للمدى الذي يمكن أن تنشأ به حالات الطوارئ الصحية العالمية بدون إشعار وتهدد مجتمعاتنا، وتؤدي إلى تقويض تنميتة بلداننا بل وتدمر مستقبلنا، فإن من البديهي أن علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لحماية مجتمعاتنا من آثار هذه الحالات.

السيد إسماعيل (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أقدم أحر التعازي إلى أسر ضحايا الهجمات المروعة التي وقعت مؤخرا في تركيا ومصر. وبتشجيع ثقافة للسلام، فإننا نأمل أن يتسنى تقليص الكراهية التي تؤجج تلك الأعمال العنيفة والقضاء عليها.

ويشرّفني الإدلاء بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٠ في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي تحديدا إندونيسيا وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار وبلدي بالذات، بروني دار السلام. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة في مجال تشجيع ثقافة السلام (A/71/407)، الذي يقدم لمحة عامة وشاملة وتفصيلية لأنشطة المنظمة وإنجازاتها والتحديات التي تواجهها عبر طائفة واسعة من المصالح والشواغل المشتركة للجميع.

ويقطن منطقة جنوب شرق آسيا، بثراء تراثها وثقافتها، مجموعة متنوعة من الشعوب المعروفة جيدا بطابعها للصداقة

والمحبة للسلام. وغرست ثقافة السلام في نفوسنا منذ تأسيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ١٩٦٧. وتنص الفقرة ٢ من إعلان بانكوك على أنه، من ضمن أهداف وغايات تشكيل الرابطة تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين من خلال الاحترام التام للعدالة وسيادة القانون في العلاقة فيما بين بلدان المنطقة والتقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ومفهوم تعزيز السلام والاستقرار منصوص عليه أيضا في معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، التي أسهمت إسهاما كبيرا في هذا المسعى خلال السنوات الـ ٤٠ الماضية. ولا نزال نشعر بالتشجيع لأنه، بالإضافة إلى البلدان الـ ٣٥ التي انضمت إلى المعاهدة، فإن هناك اهتماما متزايدا من البلدان الأخرى، مما يعكس التزامها بالمقاصد والمبادئ الواردة في المعاهدة، وبتعزيز التعاون مع الرابطة والإسهام في إحلال السلام والأمن في المنطقة.

إن اعتماد البيان المشترك لوزراء خارجية الدول الأعضاء في الرابطة بشأن صون السلام والأمن والاستقرار في المنطقة في الاجتماع التاسع والأربعين لوزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عقد في جمهورية لاو في وقت سابق هذا العام يؤكد مجددا على التزام الرابطة المشترك بمواصلة التمسك بميثاق الأمم المتحدة، وميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، بما في ذلك المقاصد والمبادئ الواردة في الإعلان المتعلق بمنطقة السلام والحرية والحياد وإعلان مؤتمر قمة شرق آسيا المتعلق بمبادئ العلاقات التي تعود بالمنفعة على الجميع، وهي تعمل باعتبارها القواعد الأساسية التي تنظم العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول.

وفيما نعمل معا نحو تحقيق رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥، فإن الرابطة تؤكد من جديد التزامها المشترك بصون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة وبتسوية المنازعات بالوسائل السلمية من دون اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وفقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا. وفي ذلك الصدد، ستواصل الرابطة الاضطلاع بدور محوري في إنشاء هيكل إقليمي قائم على القواعد وتؤكد مجددا على أهمية قيم الاعتدال والتسامح واللاعنف والتفاهم المتبادل فضلا عن احترام التنوع والشمول. وللقيام بذلك، عكفنا على اتخاذ نهج شامل نحو بناء المجتمع في منطقتنا حيث نأخذ بعين الاعتبار الأهداف العالمية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في جهودنا لبناء مجتمع جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتمحورة حول الإنسان والشاملة للجميع.

وتشكل جزءا لا يتجزأ من ذلك النهج ضرورة غرس قيم السلام والتفاهم في نفوس أطفالنا من سن مبكرة. ولذلك السبب وضعنا برنامج المتطوعين الشباب لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي يوفر منبرا مكرسا للعمل التطوعي للشباب سيسهل إنشاء المشاريع المتعددة التخصصات والمدفوعة بالمعرفة للتعافي بعد الكوارث في جميع أنحاء المنطقة. ويهدف البرنامج إلى تشجيع قيم المساواة والاحترام المتبادل وتعزيز التفاهم المتبادل بالحوار والتفاعل فيما بين الشباب. وهو يمثل أحد أوجه تصميم الرابطة على مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

إننا، اليوم، نواجه تهديدات مثيرة للشقاق ولا تعرف الحدود وهي محددة بوضوح، لا بالوضع الإنمائي، بل بأيديولوجيات متطرفة ضارة تسببت في بعض التحديات الرئيسية التي تواجه أمننا وقدرتنا على الازدهار. وتدين رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشدة جميع أعمال الإرهاب. وهذه الهجمات في منطقتنا وفي أنحاء العالم ليست مجرد تذكرة قاتمة بضرورة توخي اليقظة في مكافحة هذه التهديدات، بل إنها تؤكد كذلك على أهمية غرس ثقافة السلام والتسامح وتبني الاحترام المتبادل والتفاهم. ونحن نؤمن بأنه لا يمكن تحقيق السلام بين الشعوب والأمم

بالجهود الفردية وحدها. ولذلك، فإن الرابطة تنخرط في حوار مستمر مع شركائها الخارجيين من خلال الآليات التي تقودها الرابطة مثل اجتماع المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية ومن خلال العديد من الأنشطة ذات الصلة بالإدارة غير التقليدية للأمن والدفاع والمساعدة الإنسانية والكوارث.

وتثني الرابطة على دور الأمم المتحدة في تشجيع ثقافة السلام من خلال الحوار والمفاوضات، وفي تعزيز التسامح والثقة والتفاهم، وفي التصدي لجميع أشكال النزاعات السياسية والدينية والتطرف، بما في ذلك التطرف العنيف. ولذلك، فإننا نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للعمل القيم لتحالف الأمم المتحدة للحضارات واليونسكو.

إن إشاعة ثقافة السلام أمر حتمي إذا أردنا تحقيق أهداف جدول الأعمال العالمي والنهوض بمجالاتنا ذات الأولوية. وسنواصل استكشاف أوجه التكامل بين رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إذ أن التنمية تعتمد بشدة على سيادة السلام.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): إن السلام ليس مجرد غاية ينبغي تحقيقها ولكنه الهدف النهائي الذي يجب تأمينه. ولا يمكن تحقيق السلام إلا إذا كان نتاجا لمجموعة من قيم ونهج وتقاليد وسلوكيات وأنماط حياة لثقافة السلام. والغرض من إنشاء الأمم المتحدة – إنقاذ الأجيال الحالية والمقبلة من ويلات الحرب وتأكيد احترام كرامة وقيمة الإنسان – يتطلب إشاعة ثقافة السلام.

ولن يتحقق السلام دون الاحترام الكامل لسيادة الدول. ولن يسود السلام دون احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها والسلامة الإقليمية للدول. والامتثال للقانون الدولي شرط أساسي لنشر ثقافة السلام.

فكيف يمكننا أن نتكلم عن ثقافة السلام عندما يشكل وجود الأسلحة النووية في حد ذاته تهديدا خطيرا ليس للسلم والأمن الدوليين فحسب، بل لبقاء البشرية على كوكب الأرض. وتلاحظ كوبا بقلق ما تشكله الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلى أغنياء وفقراء والتفاوت المتزايد بين العالمين المتقدم والنامي من تهديد خطير للازدهار والسلام والأمن والاستقرار في العالم. ونحن مقتنعون بأنه من أجل صون وتعزيز السلام، يجب أن تركز السياسات الحكومية على القضاء على أخطار الحرب، وخاصة الحرب النووية؛ وعلى الالتزام بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية؛ وعلى التسوية السلمية للمنازعات الدولية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ويشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره (A/71/407)، ونشير في هذا الصدد، إلى أن مبادرته المتمثلة في خطة العمل لمنع التطرف العنيف تنسجم مع استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتسهم هذه المبادرة في عملية الاستعراض، غير أنها يجب ألا تحل محل الاستراتيجية. ومن الواضح أنه لا يمكن الوصول إلى أي قرار بشأن هذه المسألة الحاسمة إلا من خلال توافق آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب علينا، في سياق تهيئة وتشجيع ثقافة السلام، التنديد بجميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية، بما في ذلك الإرهاب الذي ترعاه الدولة، ويجب علينا أن نتخذ خطوات ملموسة لمكافحة هذه الآفة.

على الرغم من المطالبة الدولية المستمرة بتحقيق وتشجيع ثقافة السلام، لا تزال ظواهر مثل التعصب والتمييز العرقي أو الديني أو العنصري مستمرة. وعلاوة على ذلك، فإنه مما يحبط أيضا الإمكانية الحقيقية للترويج لثقافة السلام الإجراءات القسرية الانفرادية والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وتشجيع الخطط الخفية لتغيير الأنظمة في البلدان النامية،

واستحداث أسلحة جديدة أكثر تطورا واستمرار الترسانات النووية الكبيرة وانتهاك مبادئ القانون الدولي من قبل بعض الدول.

وسيكون إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا خطوة توحيدية للأمام صوب تحقيق السلام والتسوية السلمية للتراعات. ولا يسهم التلاعب وازدواجية المعايير في مجالات مثل حقوق الإنسان، بغرض استهداف بلدان نامية بعينها والنيل من حكوماتها الشرعية، في تحقيق المثل العليا للسلام، ولا كذلك الاستعمار والتعدي على حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال.

وتعتقد كوبا أن التعليم هو السبيل للمساهمة في تشجيع ثقافة السلام، من خلال إدماج دراسة مختلف الثقافات والحضارات في المناهج الدراسية – بما في ذلك اللغات والتاريخ والفلسفة الاجتماعية والسياسية – ومن خلال تقاسم تلك المعارف والمعلومات. ونشدد، في الوقت نفسه، على دور وسائط الإعلام في نشر القيم الإنسانية وضرورة المساهمة في الاحترام المتبادل للحضارات من خلال السلوك الأخلاقي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الحسين (موريتانيا).

وأخيرا، نعيد تأكيد إعلان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة سلام، وندعو إلى التطبيق الكامل للإعلان وخطة العمل من أجل نشر ثقافة السلام، ونكرر التأكيد على أن السلام شرط أساسي لتعزيز وحماية جميع الحقوق لكل الناس.

السيدة تاراناثام (تايلند) (تكمت بالإنكليزية): تؤيد مملكة تايلند البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما نعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره عن هذا الموضوع الهام (A/71/407).

تأخذ تايلند الكلمة اليوم لأننا نؤمن بأن هناك حاجة إلى التركيز والجهد المتواصلين لكي تسود ثقافة السلام وتتجلى في كل ما نفعله وما نسمح بحدوثه. والسلام يرتهن بالكيفية التي نتصور بها – نحن الشعوب – العالم وبما نريد أن نحققه فيه. وبالتالي، فإننا نتحمل المسؤولية المشتركة عن تعزيز السلام والحفاظ عليه، حتى يصبح ثقافة وأسلوب حياة لا يمكننا أن نعيش بدونه.

وقد شاركت تايلند مرة أخرى هذا العام في تقديم جميع مشاريع القرارات في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال، لا سيما ”متابعة إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام“ (A/71/L.47) و ”تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات، والتفاهم والتعاون من أجل السلام“ (A/71/L.43) لأننا نؤمن بالجهود المتواصلة الرامية إلى التنفيذ الفعال للأهداف المنصوص عليها في مشاريع القرارات هذه.

كما أود أن أتشاطركم منظور تايلند بشأن هذه المسألة. أولا، نعتقد أن من واجبنا المشترك تعزيز الحوار البناء والتفاعل بين مختلف الثقافات والأديان لأن تعلم المعتقدات والقيم المختلفة يمكن أن يساعد على الحد من جهلنا، وبناء أرضية مشتركة ومنع الريبة وسوء الفهم، التي غالبا ما تكون سبب التعصب والتراع والعنف. والحوار قد لا يحقق نتائج فورية، ولكننا نحتاج إلى إيجاد فرص الحوار باستمرار لكي يسود السلام.

وتايلند فخورة باستضافة الندوة الدولية بشأن الحوار بين الأديان والتعايش السلمي في المجتمعات المتعددة الثقافات، بالتعاون مع مركز البحوث للتاريخ الإسلامي والفن والثقافة التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، في وقت سابق من هذا العام، كمساهمة في تعزيز المزيد من الحوار المفتوح بين الشعوب من مختلف الأديان.

ثانيا، نعتقد أن التعليم يمكن أن يذكي ويعزز ثقافة السلام وأن الأطفال والشباب ينبغي إتاحة الفرصة لهم

لتطوير فهمهم للثقافات والأديان المختلفة في وقت مبكر قدر الإمكان، ولتقدير التنوع في المجتمعات التي يعيشون فيها وما سواها. وفيما يتعلق بتايلند، فإننا نركز على منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بهدف تعزيز إنشاء جماعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تحترم وتحتضن تنوع الثقافات والأديان واللغات. واستنادا إلى اعتقادنا، دعمت تايلند المناهج الدراسية والأنشطة في المدارس والجامعات التي تشدد على التفاهم بين الثقافات المتعددة، لا سيما داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومفهوم بناء المجتمع.

ثالثا، نحن على وعي بالدور القوي بصورة استثنائية لوسائط الإعلام في تهيئة وصون ثقافة سلام. وتصوراتنا وفهمنا تكاد تكون دائما نتاج ما نقرأ وما نسمع وما نشاهد. ولذلك يجب أن نكفل أن وسائط الإعلام تنشر على نحو مسؤول المعلومات التي تفضي إلى السلام والتفاهم المتبادل، وتتصدى للكراهية والتحامل، وتعزز الاحترام المتبادل والتسامح بين الشعوب من مختلف الخلفيات والهويات.

وفي الختام، تود تايلند أن تؤكد مجددا التزامها بتعزيز ثقافة السلام ودعمها المتواصل لها. وقد كان الحفاظ على مجتمع متماسك وتعزيز التسوية السلمية للتراعات على الدوام جزأين من قيمنا وسياستنا الوطنية. ونحن فخورون بأننا قمنا بدور في بناء الجسور بين مختلف الأديان والمعتقدات والثقافات، ونود أن نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة ذلك الجهد، فضلا عن استعدادنا للعمل مع المجتمع الدولي بغية تحقيق التطلعات المشتركة.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الموضوع (A/71/407) وأن أعرب أيضا عن تقديرنا للجهود التي تبذلها باكستان والفلبين وبنغلاديش بوصفها البلدان المقدمة الرئيسية لمشروعي القرارين A/71/L.43 و A/71/L.47، في إطار بند جدول الأعمال المعروض علينا اليوم.

وبما أن السعي إلى السلم والأمن الدوليين يشكل أساس الأمم المتحدة، فإن بند جدول أعمال اليوم، ”ثقافة السلام“، يقع في صميم عمل المنظمة. وفي هذا المنعطف، فإن ثقافة السلام مسألة لا تعلو عليها أي مسألة أخرى من حيث الإلحاح والأهمية.

ومثلما أن السلام ثمين، فهو أيضا هش. وهناك طائفة واسعة من التهديدات، بما في ذلك الاحتلال والعدوان والإرهاب، والتطرف العنيف، وكراهية الأجانب، وكراهية الإسلام، والتعصب، والظلم، والتنافس السياسي، وأسلحة الدمار الشامل – وبخاصة الأسلحة النووية – والفقر، وعدم المساواة، والتخلف، وانعدام التنمية، وأزمات المياه والموارد، وتغير المناخ يمكن أن تشكل تهديدات خطيرة للسلام – كل منها بطرق مختلفة وعلى مستويات مختلفة. وما يحدث اليوم في العديد من أنحاء العالم، من الأرض الفلسطينية المحتلة إلى اليمن وسورية والعراق وليبيا وغيرها، يجسد فشلنا في بناء عالم أكثر سلاما. وفي الوقت نفسه، يقع في صميم ثقافة السلام الأمل في مستقبل مشترك للبشرية وفي مواصلة جهودنا من أجل التضامن. وما يحتاج إليه العالم في هذا الوقت هو تجديد الالتزام بالسلام من جانب الجميع.

وقد علمتنا مآسي البشرية في القرن الماضي دروسا عديدة عن أهمية التنوع والتسامح وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والاعتدال والحوار بين الثقافات والتعايش. وينبغي أن نمضي قدما بدلا من التراجع عن هذه القيم الأساسية.

والانتكاسات التي فرضتها علينا مؤخرا الجماعات المتطرفة العنيفة مثل داعش وجبهة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية الأخرى في منطقتنا، تبين بوضوح أن قوى الإرهاب والتطرف العنيف، مهما بلغت من وحشية وقسوة، لن تنجح بتاتا في مواجهة عزم الأمم. بيد أن السلام يعني أكثر من مجرد انعدام الحرب؛ والواقع أنه، لازدهار ثقافة السلام، نحتاج إلى مواجهة الثقافة التي تنشر الكراهية والتعصب. ولا يمكن

تعزيز السلام الحقيقي إلا بزرع بذور الحكمة والتراحم والحوار واحترام بعضنا البعض في أذهان جميع الأفراد.

والذين يبنون هويتهم أو قوتهم على أساس المواجهة والرفض والإقصاء يعادون على نحو متأصل التسامح والسلام. والعالم بأسره يعرف أن عقلية سخيفة تغذي قوى الظلام والإرهاب. لكن على الرغم من تأخر اتخاذ إجراء حازم ضد طائفة الكراهية هذه، فإن ما حال دون هذا الإجراء هو المكاسب السياسية القصيرة النظر والمصالح الذاتية لفئة قليلة. ولتوخي إحلال السلام، يتعين علينا التخلي عن عقلية التدخل والسيطرة على العالم والهيمنة الثقافية والعسكرية. وإذا كنا نريد إحلال السلام الحقيقي بصورة نهائية، فإن مراكز القوة ينبغي أن نعترف بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للمشاكل المعقدة في العالم.

فالحروب والصراعات فرضت نفسها دائما في المجتمعات. بيد أن الحرب اليوم بسبب تكلفتها لم تعد خيارا. ولذلك، من الضروري جعل السلام الطويل الأمد واقعا. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن جمهورية إيران الإسلامية، بصفتها المؤيد الرئيسي لعالم ينبذ العنف والتطرف، تدعو مرة أخرى جميع الدول المحبة للسلام إلى التضافر من أجل قضية السلام.

السيدة التميمي (قطر): بداية، أود أن أثني على الجهود المبذولة في إعداد تقرير الأمين العام (A/71/407) المقدم في إطار البند قيد المناقشة، والذي تميز بالشمولية وثراء المعلومات.

مما لا شك فيه أن إرساء وتكريس السلام في المجتمعات وبين الشعوب لا يتأتى دون توفر البيئة والظروف والعوامل الداعمة والمؤاتية له. ولا يمكن للدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء لتوفير بيئة تعزز وتكفل احترام الحقوق المشروعة للشعوب وتصون كرامتها وتعمل على توفير متطلبات التنمية المستدامة للمجتمع الذي تعيش فيه، على النحو الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حيث لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام ولا إلى إرساء السلام بدون تنمية مستدامة.

وأود هنا أن أنوه إلى الدور الهام والمحوري الذي يقوم به تحالف الأمم المتحدة للحضارات في إطار تعزيز ثقافة السلام والحوار والتفاهم بين الثقافات والأديان. وأؤكد على أهمية استمرار الدول الأعضاء في دعم أنشطة وبرامج التحالف التي تسهم بشكل مباشر في إشاعة ثقافة السلام، وإرساء علاقات إيجابية بناءة بين الشعوب والأمم على اختلاف أجناسها وديانتها، وكما هو وارد ومثبت بالبرهان في التقرير المعروض علينا اليوم. كما أود التنويه إلى أن دولة قطر كانت من أوائل الدول التي دعمت تحالف الأمم المتحدة للحضارات، وهي مستمرة في تقديم الدعم للتحالف بكافة أشكاله.

إن تضمين أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لمفاهيم تعزيز ونشر ثقافة السلام، وتحديداً الهدف السادس عشر، يعتبر خطوة هامة على طريق تحقيق السلام والعدل لجميع شعوب العالم. وإننا في دولة قطر نولي أهمية كبرى لهذا الهدف، الذي دأبنا منذ زمن طويل على تحقيق العديد من غاياته. وإيماناً منا في دولة قطر بأهمية تعزيز مجتمعات تنعم بالسلام والعدل وشاملة للجميع، فقد أولت الدولة أهمية لتعزيز مشاركة كافة فئات المجتمع في عملية التنمية الوطنية، لا سيما جيل الشباب الذي يقع على عاتقه ضمان مستقبل يسوده السلام والازدهار. وفي نفس السياق، تعمل دولة قطر بالتعاون مع مجموعة الدول من خلال تحالف الهدف السادس عشر على دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية لتحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال تعزيز عمليات الإبلاغ عن الإنجازات والتحديات التي تواجه الدول أثناء التنفيذ بهدف التشجيع على الاستمرار في الإنجازات وتقديم المشورة والتوجيه بشأن تلك التحديات.

ودولة قطر تشارك منظومة الأمم المتحدة في التركيز على منع نشوب النزاعات والوساطة من خلال اعتمادها سياسات

تهدف إلى منع النزاعات المسلحة وتسهم في حلها بالوسائل السلمية، حيث بذلت دولة قطر جهوداً كبيرة لحل النزاعات عن طريق الوساطة بطلب من الأطراف المعنية، وذلك استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة. وتقوم تلك الجهود على مبدأ الحوار كنهج رئيسي لحل النزاعات بين الأطراف. وقد أثمرت نتائج مرضية لجميع الأطراف، وكانت موضع ترحيب من المجتمع الدولي. وفي سياق الجهود الدولية لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب اللذان يهددان السلم والأمن في جميع أنحاء العالم، فإن دولة قطر تعتمد نهجاً مبنياً على التعاون ومعالجة الأسباب الجذرية المؤدية إلى التطرف العنيف، خاصة بين فئات الشباب، وذلك من خلال الاهتمام بالتعليم وبناء القدرات وتمكين المجتمعات المحلية، وتوفير فرص العمل والتدريب، وتعزيز الاقتصاد، بالإضافة إلى تشجيع الحوار وتبني قيم التسامح ومحاربة التطرف ونبذ التمييز الطائفي أو العرقي.

ونظراً للآثار السلبية والخطيرة التي يمكن أن يتركها التطرف العنيف على عقول الأطفال والشباب، فقد بادرت دولة قطر، بالتعاون مع رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين، بتنظيم مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن حماية الأطفال والشباب المتأثرين بالتطرف العنيف، والتي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٦، وتم من خلالها الإعلان عن دعم دولة قطر للمشروع المشترك بين مؤسسة ”صِلتِك“ القطرية وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، ويهدف إلى تعزيز قدرات الشباب في المنطقة العربية وحمايتهم من التطرف.

وتولي دولة قطر اهتماماً كبيراً لتعزيز التعليم ودعمه باعتباره من أهم الوسائل لبناء حصون السلام في عقول أجيال المستقبل، حيث أطلقت ودعمت العديد من المبادرات التعليمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وخاصة في المناطق التي تعاني من النزاعات والحروب. وأحدثها مبادرة تعليم وتدريب اللاجئين السوريين، بالإضافة إلى مبادرة التعليم فوق الجميع ومبادرة ”علم طفلاً“ ومبادرة القمة العالمية للابتكار في التعليم. وفي إطار التزام دولة قطر بتحقيق رؤيتها الوطنية ٢٠٣٠، التي تصبو إلى تكثيف وتعزيز التبادل الثقافي مع الشعوب، ورعاية ودعم حوار الحضارات والتعايش بين الأديان والثقافات المختلفة. وإلى جانب الإسهام في تحقيق السلم والأمن العالميين، فقد سخرت الدولة مواردها من أجل إنشاء مؤسسات وطنية معنية بنشر ثقافة السلام وقبول الآخر ومكافحة التطرف ونبذ العنف. ومن بين هذه المؤسسات مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان الذي يسهم في دفع الجهود المبذولة على المستوى الدولي لمكافحة التطرف والكراهية ومد جسور التعاون والتفاهم بين الديانات المختلفة، فضلاً عن إنشاء مركز حمد بن خليفة الإسلامي في كوبنهاغن، الدانمرك، الذي يهدف إلى دعم الجهود الدولية لتعزيز التعايش السلمي بين الأديان.

ختاماً، أود التأكيد على التزام دولة قطر بدعم كافة الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والتعاون بين الثقافات والأديان وتشجيع ثقافة السلام من أجل بناء وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة في مجتمعنا ولشباب العالم بأسره.

السيدة الغَرَبالي (الكويت): في البداية، يود وفد بلادي أن يتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى معالي الأمين العام وفريقه على إعداد تقريره (A/71/407) المعروض علينا اليوم، والمتضمن المواضيع والأنشطة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام.

كما تثني بلادي على كافة الجهود المبذولة والمساعي الحميدة والدور المحوري الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مجال تعزيز وترسيخ ثقافة السلام، والتي بدورها أسهمت في تهيئة بيئة مؤاتية لخلق

هذه الثقافة من خلال تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلق بثقافة السلام ونبذ العنف، وخطة العمل المتعلقة بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات ٢٠١٣-٢٠٢٢. وذلك إلى جانب ارتباط قراري الجمعية العامة ٧٠/١٩ و ٧٠/٢٠ ارتباطاً وثيقاً بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما دعوتهما إلى بناء مجتمعات يسودها السلام والعدل، ويجد كل مجتمع فيها متسعاً له والغايات الواردة في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ولا يفوتنا في هذه المناسبة تقديم الشكر لجميع الدول الأعضاء التي شرعت في تقديم مشاريع قرارات داعية إلى ترسيخ مفهوم ثقافة السلام.

نحن نعيش في عالم أصبحت فيه ثقافة السلام مهددة في ظل النزاعات والخلافات بين الدول والمجتمعات وكذلك بين الأفراد، مدعمة بالتعصب والتطرف والعنف والاحتقان الديني والطائفي حتى أظهرت الصراعات الفكرية في أقبح وأبشع صورة. ويعود أساس ما يشهده عالمنا اليوم إلى عدم تقبل الرأي الآخر وإشاعة لغة الإقصاء وقلة الوعي في التعايش مع الآخرين. وما نشهده اليوم يحتم علينا السعي وراء معرفة أسباب عدم التسامح وعدم تقبل الآخر واللجوء إلى التطرف والعنف كأساليب للتعبير مما يستوجب علينا تضافر الجهود محلياً وإقليمياً ودولياً من أجل تحويل ثقافة العالم من الكره والتعصب والحرب إلى ثقافة حوار وتعايش وجوداً وفكراً.

ويواجه عالمنا أيضاً تهديداً خطيراً يتمثل في التطرف والإرهاب. فليس هناك دولة أو مجتمع في مأمن من آفة التطرف والإرهاب، فهما يشكلان تحدياً لثقافة السلام والحوار، الأمر الذي يستدعي منا جميعاً العمل على إعلاء رسالة السلام والتعايش السلمي والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات.

إن أول عبارة نص عليها ميثاق منظمتنا هي ”نحن، شعوب العالم“، أي نحن الشعوب المختلفة التي أتت من بيئات متباينة، ولنا ثقافاتنا وحضاراتنا ومعتقداتنا الخاصة بنا، يجمعنا عالم واحد نتشارك فيه جميعاً لنشكل في النهاية معالم الحضارة الإنسانية. ومن هذا المنطلق، فإن دولة الكويت تولي أهمية عظمى لمسألة تعزيز ثقافة السلام، وخاصة في الوقت الراهن الذي تزايدت فيه موجات التعصب والتطرف والإرهاب والذي طال عدداً من دول العالم، ومحاولات خلق الفوضى وزرع الخوف في مجتمعاتنا. ومن تلك الدول دولة الكويت، التي شهدت في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥ عملاً إرهابياً شنيعاً في أحد بيوت الله، راح ضحيته ٢٧ شهيداً، في محاولة لجر المجتمع إلى الفتنة الطائفية. إلا أن اللحمة الوطنية والتناغم المذهبي والوعي العالي بقيم التسامح والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع الكويتي شكلت سداً منيعاً ضد محاولات المجرمين لشق الصف الواحد. وإن هذا العمل المشين لم يرهبنا بل زادنا إصراراً وتلاحماً لمواجهة الإرهاب والتطرف.

لقد حرصت دولة الكويت على تعزيز ثقافة التسامح والتعايش، وقد رسّخ الدستور الكويتي هذه القيم والمفاهيم من خلال مواده التي نصت على حقوق وواجبات كل مواطن دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين. كما أكد دستور دولة الكويت على أن العدل والحرية والمساواة دعامات للمجتمع وأن التعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين. وانطلاقاً من حرص دولة الكويت على تعزيز أطر الوسطية، أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل ”اللجنة العليا لتعزيز الوسطية“، التي تهدف إلى نشر الوسطية الصحيحة في المجتمع ومحاربة التطرف والغلو والتعصب، بكافة صوره وأشكاله، وتعزيز مبدأ الوحدة الوطنية بين مكونات المجتمع.

إن السلام ثقافة متأصلة في تاريخ المجتمع الكويتي قبل نشوء الدولة الحديثة، ونبع منها روح التسامح وتقبل الآخر والحوار مع مختلف الثقافات والأديان، حيث سطّر تاريخ الكويت أمثلة عديدة على التقارب والانفتاح مع مختلف

الحضارات والشعوب. وتُرجمت تلك القيم في عصرنا الحديث بدستور كفل حرية الرأي والتعبير والاعتقاد والسماح بممارسة الشعائر الدينية بكل حرية وأمان. وإن دولة الكويت، وإن كانت صغيرة من حيث الحجم والمساحة، إلا أنها تُعتبر ملتقى الشعوب الآمنة، إذ تحتضن فوق أراضيها مواطنين من مختلف الجنسيات والثقافات والتي تشكل غالبية الأديان والثقافات على وجه الأرض، وينعمون بوافر الأمن والاستقرار في ظل الاحترام المتبادل والعيش الكريم.

في الختام، يود وفد بلادي أن يؤكد على أن إثراء ثقافة السلام عملية تستوجب الإيمان بالعمل الجاد على تفعيل مبادئ ثقافة السلام، كاحترام حقوق الإنسان وحرية الرأي وتطبيق العدل والمساواة والقضاء على الفقر والبطالة وتوعية الشعوب بمسؤولياتها تجاه عملية صنع السلام. فمن المستحيل على شعب تُسلب منه أبسط حقوقه في العيش الكريم أن تغرس فيه ثقافة السلام واللاعنف. لهذا، فإن بلادي تدعو إلى احترام هذه الحقوق كي نسمو بعالم أفضل يضمنا جميعاً، عالم يسوده الود والتسامح.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): قبل إلقاء بياني الوطني، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به اليوم الممثل الدائم لبروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن ثقافة السلام.

أحيط علما مع الاستحسان بتقرير الأمين العام (A/71/407)، الذي يبرز الأنشطة العالمية التي تعزز ثقافة السلام. ويؤيد وفد بلدي الفكرة القائلة بأنه ينبغي لنا عمل المزيد لمنع الأزمات العالمية وللتوسط فيها، بدلاً من مجرد التركيز على إدارة النزاعات.

ومن المهم للمجتمع العالمي تبني هدف التنمية المستدامة ١٦، الذي يهدف إلى التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد، وفي الوقت نفسه دعم بناء مؤسسات حكومية فعالة تقوم على سيادة القانون. إن تعزيز مشاركة الشباب من الرجال والنساء في هياكل الحوكمة الدولية سيساعد على نشوء مجتمعات أكثر تمثيلاً وشمولاً. وعلى نفس المنوال، فإن تعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية سيساعد في تحقيق ثقافة السلام المقبولة عالمياً.

فالشباب هم الأمل في عالم أفضل؛ إنهم مستقبل التقدم والتنمية في حضارتنا. وفي ضوء ذلك، لا يمكننا حماية الشباب مستقبلا وتعزيز ثقافة سلام عالمية في الوقت نفسه إلا من خلال تهيئة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الملائمة في جميع أنحاء العالم. ومن ثم، فمن المهم الإشارة إلى أنه لا يمكن النجاح في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة دون ضمان مستقبل آمن ومزدهر للشباب أولاً. وفي هذا العام، ركزت حكومة بلدي بشكل متزايد على الشباب باعتبارهم القوة الدافعة للحفاظ على ثقافة السلام في بلدنا. وبفضل السياسات الحكومية، يتزايد باطراد عدد القادة الشباب الذين يشغلون مناصب عالية في كل من فرعي السلطة التنفيذي والتشريعي على السواء في كمبوديا.

من المؤسف أن تظل النزاعات المسلحة مستعرة اليوم حيث تودي بحياة المقاتلين والمدنيين على السواء، بما في ذلك الأطفال في بعض أجزاء من العالم. إن التطرف العنيف، الذي لا يزال يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، قد جعل أملنا يخبو. وفي رأيي أن بعض النزاعات تنتج عن إهمال البشر وتهميشهم وإقصائهم وتركهم يعانون من سوء التغذية. ومن ثم، فإن هؤلاء الناس يمكن أن يقعوا بسهولة في فخ الجماعات المتطرفة العنيفة والجريمة المنظمة والإرهاب. ويمكن لهذه العوامل أن تعطل التنمية.

ويشعر وفد بلدي بقلق عميق إزاء شدة الهجمات الإرهابية وانتشارها، فضلاً عن تجنيد المقاتلين الإرهابيين بلا هوادة. وفي سياق تعزيز ثقافة السلام، يحتاج المجتمع العالمي إلى العمل معاً بشكل وثيق من أجل وقف انتشار الإرهاب ومكافحة خطاب العنف والأيديولوجيات المشوهة لتلك المنظمات الإرهابية.

وفي هذا السياق، يجب أن نتبع نهجا شاملا في مكافحة الإرهاب. وتمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، يجب على المجتمع العالمي التركيز على مكافحة التطرف وتجنيد الإرهابيين عن طريق مكافحة دعاية الإرهابيين ووقف استغلالهم لتكنولوجيات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، والتي تُستخدم للتحريض ونشر رسائل المتطرفين العنيفين.

غني عن البيان أن ثمة دورا هاما لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إنهاء النزاعات العالمية وإرساء مبادئ بناء السلام في العديد من المناطق. غير أن نجاح عمليات حفظ السلام يتطلب انضباط قوات الأمم المتحدة. وتحسين التنسيق مع الوكالات ذات الصلة أمر ضروري، وكذلك التعاون الكامل من جانب البلدان المضيفة. وعلاوة على ذلك، فإن تحقيق السلام أمر صعب والحفاظ عليه أكثر صعوبة.

ولذلك أعتقد أن الحكم الرشيد وسيادة القانون شرطان مسبقان أساسيان لتحقيق الاستقرار. فبدونهما، لا يمكن للمجتمعات أن تعمل، ناهيك عن أن تزدهر. وجميع الحكومات تحتاج إلى الاستقرار والحكم الرشيد الذي يمكن التنبؤ لإحراز التقدم. وهذه الشراكات على جميع مستويات الحكومة والمجتمع ستكون أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الأوسع نطاقا.

وفي سياق أوسع، يعتقد بلدي أن ثقافة السلام يجب أن تكون موضع اعتزاز في قلوب جميع الناس، بغض النظر عن معتقداتهم الدينية. وتدابير بناء الثقة، والدبلوماسية الوقائية من خلال الآليات المتعددة الأطراف والآليات الإقليمية يجب تعزيزها. وبالمثل، فإن الوساطة لتحقيق مصالح جميع الفئات الاجتماعية، سواء كانت فقيرة أو تواجه عدم المساواة وبغض النظر عن الانتماء العرقي، ومحاولة تحقيق المصالحة في إطار عملية تدريجية على مختلف المستويات سيؤديان إلى إحلال السلام واستتباب الأمن الدائمين.

السيدة كنوربايفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب كازاخستان بتقرير الأمين العام المعروض علينا (A/71/407) وتشكر الميسرين المشاركين – الممثلين الدائمين لبنغلاديش وباكستان والفلبين – على مساهمتهم في تعزيز قرارين في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال، ”ثقافة السلام“.

وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، في سياق التنمية المستدامة، يكتسي معنى ومغزى أكبر في ضوء تزايد النزاعات التي طال أمدها، والتطرف العنيف، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والأزمات الإنسانية وتدفقات اللاجئين الواسعة النطاق. والعمليات العالمية البارزة لعام ٢٠١٥ تتطلب بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بغية تنفيذها في عام ٢٠١٦ وفيما بعد. ومن ثم، فإن خطة العمل التآزرية، بما في ذلك المجالات الثمانية لبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، عامل إلزامي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، لا سيما الأهداف ١, ٤، ١٦ و ١٧. وفي شراكة مع جميع الجهات الفاعلة المشاركة، فإن جذور السلام تنمو من الفرد لتصير تحولا تطوريا لعالمنا بتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية وبالقضاء على الفقر باعتباره هدف التنمية المستدامة الرئيسي.

وينبغي أن نرسم مسارا جديدا للجنس البشري، يعالج هذه التحديات بالاعتماد على طائفة واسعة من النهج الاجتماعية والبشرية والبيئية الأساسية المستمدة من التعليم والعلوم والثقافة والاتصالات للتقليل إلى أدنى حد من العنف والتطرف. ويلزم اتخاذ إجراءات منسقة تنسيقا جيدا من جانب الأمم المتحدة، ودولها الأعضاء، والمنظمات الإقليمية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين بغية تعزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة الديمقراطية لجميع القطاعات، التي تشمل النساء والشباب والأقليات العرقية والدينية والمهاجرين والشعوب الأصلية واللاجئين والمشردين. ويجب أن نركز على

بناء احترام حقوق الإنسان والتعددية والمساواة بين الجنسين، اقترانا بمضاعفة جهودنا لإنهاء جميع أشكال كراهية الأجانب والتمييز العنصري والتعصب.

ولاستخدام الحكمة والتأثير الزعماء الروحيين من أجل تعزيز السلام والاستقرار، تعقد كازاخستان كل ثلاث سنوات مؤتمرا لزعماء الأديان العالمية والتقليدية. وتعاوننا مع تحالف الأمم المتحدة للحضارات واليونسكو يعزز تنفيذ ثقافة السلام. وبمبادرة من كازاخستان، عقدت الجمعية العامة هذا العام منتدى الأديان من أجل السلام، في حين استضافت أستانا مؤتمر الأديان ضد الإرهاب، الذي اجتمع فيه عشرات البرلمانيين والزعماء الدينيين من جميع أنحاء العالم لمناقشة كيفية مكافحة التطرف العنيف والأيديولوجيات التي تغذيه.

وقد أصبح السلام رهينة للعلم والتكنولوجيا، اللذين يساء استعمالهما لإنتاج ونشر أسلحة الدمار الشامل الإشعاعية والكيميائية والبيولوجية والنووية. وتؤيد كازاخستان نزع السلاح وعدم الانتشار الكاملين. وبناء عالم خال من الأسلحة النووية، على النحو المتوخى في البيان الصادر مؤخرا: ”العالم“. وهدف القرن الحادي والعشرين الذي وضعه الرئيس نزاربابيف هدف طموح ولكن يمكن تحقيقه. وندعو البرلمانيين والسياسيين والزعماء الدينيين إلى تأييد مفهوم الحركة العالمية لمناهضة الأسلحة النووية. فتريليونات الدولارات التي تنفق على الأسلحة الفتاكة ينبغي أن تستثمر في التنمية المستدامة، التي يمكن أن تساعد في تعزيز ثقافة السلام.

ومن الواضح أن الوقت قد حان لتغيير وعينا، على الصعيد الفردي وفي مجال الحوكمة. وبينما تشغل كازاخستان مقعدها في مجلس الأمن في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فإنها ستواصل السعي إلى السلام كما فعلت منذ استقلالها في عام ١٩٩١. ونحن نؤيد تأييدا تاما القرارات المعروضة علينا للنظر فيها ولاتخاذ إجراء بشأنها. واليوم، نحتفل بمرور ٢٥ سنة على نيلنا لسيادتنا، ونتعهد بعزم قوي بالانضمام إلى الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام في بلدنا، وفي جميع المناطق وعلى الصعيد العالمي.

السيد سكابيني ريكياردي (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، تشكر باراغواي الأمين العام بان كي – مون على تقريره المفصل عن تشجيع ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات، والتفاهم والتعاون من أجل السلام، الوارد في الوثيقة A/71/407، الذي يتيح لنا الفرصة لعقد هذه المناقشة بشأن إحدى الركائز الرئيسية للمنظمة.

إن باراغواي تريد حياة أفضل لجميع الناس، بدون تمييز. وثقافة السلام، على النحو الذي حددته الأمم المتحدة، تنطوي على

> ”قيم ومواقف وسلوكيات ... تنبذ العنف وتسعى إلى منع نشوب النزاعات بمعالجة أسبابها الجذرية لحل المشاكل عن طريق الحوار والتفاوض“ (القرار ١٣/٥٢، الفقرة الثانية من الديباجة.)

بين الأفراد والجماعات والدول. واتساع نطاق هذا التعريف، بينما يبين لنا الطريق المناسب إلى السلام، فإنه يوضح أيضا أن من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

ولا بد من تعزيز التنمية والقضاء على الفقر وعدم المساواة. ولذلك يجب أن تولي جهودنا الأولوية الملحة للاحتياجات الملحة والطويلة الأجل لأشد فئات السكان ضعفا. وقد تعلمنا بالفعل أن السلام ليس مجرد انعدام النزاعات والفقر وعدم المساواة التي تقوض السلام. إننا نمر بحالة صعبة تزهق فيها أرواح الآلاف كل يوم وتطرد الأسر من ديارها، مما يجبر السكان قاطبة إلى الهجرة. وإذا أضفنا إلى هذه المأساة الضرر الذي لا رجعة فيه الذي تتعرض له البيئة والضرر الذي لا يمكن إصلاحه الذي يلحق بالتراث الثقافي – وأثره في كثير من الحالات من الصعب عكس مساره – فإن التعلب على خطورة الحالة يبدو مستحيلا.

وباعتماد خطة التنمية المستدامةلعام ٢٠٣٠ وبدء نفاذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، تكون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد فهمت أن إجراءاتها يجب أن تكون ملموسة وسريعة على نحو أكبر. وقد تمكنا من أن نتفق، بالتغلب على الخلافات والمصالح، على هذه الصكوك القيمة التي يمكن وينبغي أن تسهم في التغلب على بعض التحديات التي تواجه البشرية. ويجب ألا ننسى أننا بخطة عام ٢٠٣٠ قطعنا التزاما من أجل الناس والكوكب والازدهار بغية تعزيز السلم العالمي والوصول إلى العدالة.

وفي هذا السياق، توفر أهداف التنمية المستدامة ١٧ دليلا واسعا وشاملا مع الغايات الواضحة التي تيسر تنفيذ الأهداف من جانب جميع البلدان. وفي حالة باراغواي، من خلال خطتها الإنمائية الوطنية، باراغواي لعام ٢٠٣٠، يجري التركيز على ١٠٠ في المائة من أهداف التنمية المستدامة، وتم التوصل إليها وفقا للأولويات والتحديات الخاصة بنا.

يجب أن نعمل على تسخير قدرتنا على الابتكار وتجديد إرادتنا السياسية بغية توفير استجابات فعّالة ومستدامة لمتطلبات عالم متغير باستمرار. إن أزمة اللاجئين والحقائق التي يواجهها المهاجرون، وعدم المساواة بين الجنسين، وتدهور البيئة وتغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر، كلها تحديات تتطلب منا اتخاذ المزيد من الإجراءات على وجه الاستعجال.

ترى باراغواي أنه لا بد من تعزيز النظام المتعدد الأطراف وضمان ثقافة السلام، وتثق بأنها سوف تفعل ذلك بتزويد البلدان بمبادئ توجيهية واضحة تمكن البلدان من ترجمتها إلى أعمال ملموسة. وينبغي أيضا أن نضع في الاعتبار أن التعليم من بين الوسائل الأساسية لبناء ثقافة السلام. إن باراغواي منذ إعادة انتخابها عضوا في المجلس التنفيذي لليونسكو، ما انفكت ملتزمة بتعزيز التنوع الثقافي من خلال الحفاظ على التراث الثقافي بشتى أشكاله وتحسين التعبير الثقافي. إن فهمنا وقبولنا للتنوع الذي يثري بيئتنا ولا يفرقنا ينبغي له أن يسهم في توطيد دعائم السلام الشامل.

وبغية المساهمة في ثقافة السلام، يقترح بلدي على الجمعية العامة أن تعلن يوم ٣٠ تموز/يوليه اليوم الدولي للصداقة. ولقد اعتمد هذا الاقتراح بتوافق الآراء من خلال القرار ٢٧٥/٦٥ في عام ٢٠١١. ونعتقد أن قيم الصداقة العالمية تلهم مبادرات السلام، وترغمنا على التسامح وبناء الجسور بين المجتمعات التي تحترم التنوع الثقافي والديني. وقد أسهمت أيضا بالجهود التي بذلها المجتمع الدولي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لتعزيز الحوار بين الحضارات، والتضامن، والتفاهم المتبادل، والمصالحة والسلام.

في الختام، لا شك في أننا تعلمنا بعض الدروس. وقد تغلبنا على الحواجز وأحرزنا تقدما بشأن القضايا الهامة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين علينا القيام به. فلنتعلم من أخطائنا، ولنتقاسم الممارسات الجيدة ونقبل التنوع. ولنغرس قيم احترام الثقافات ورص الصفوف، ولكن أولا وقبل كل شيء ينبغي لنا أن نضع البشر والرفاه العام في صميم عملنا من أجل بناء عالم أكثر عدلا للبشرية جمعاء.

السيد إسلام (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن اشكر الأمين العام على تقريره A/71/407 عن ”تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“. يقدم التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها كيانات الأمم المتحدة الرئيسية العاملة في مجالي ثقافة السلام.

يواجه العالم اليوم أيضا مشاكل كثيرة جدا بسبب الانقسامات وضيق الأفق، وهو ما يؤدي إلى عرقلة بلوغ أهدافنا المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام المستدام والاستقرار والتقدم. بلغ عدد السكان المشردين أعلى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية. ويجري حاليا تجريد آلاف المهاجرين من حقوق المهاجرين ويواجهون صعوبات في بلدان المنشأ

والعبور والمقصد. وأجزاء عديدة من العالم تواجه ثقافة التحيز، وعدم المساواة، والتمييز والتعصب وكره الأجانب، والنعرات القومية المتشددة، والعنف. لذلك، مسؤوليتنا المُلزمة تفرض علينا احتضان ورعاية ثقافة السلام، على الصعيدين الوطني والدولي، في الأمم المتحدة وخارجها.

إن مسألة ثقافة السلام قريبة جدا من قلوبنا. ويجب أن تكون أسلوب معيشتنا. فثقافة السلام طموح البشرية جمعاء، وتمثل جوهر وحتمية ميثاق الأمم المتحدة في السياق العالمي الحالي. إن تعزيز وغرس عقلية ثقافة السلام يكمنان في صميم التعايش السلمي والاحترام المتبادل والحوار بين مختلف الحضارات والثقافات والأديان والعقائد والمعتقدات في جميع أنحاء العالم.

منذ عام ١٩٩٧، ما فتئت بنغلاديش تشارك بنشاط في عرض القرار المتعلق بثقافة السلام على الجمعية العامة، وتعمل على تقديم هذا القرار الهام منذ عام ٢٠٠١. وفي العام الماضي، نال القرار ٢٠/٧٠ تأييدا قويا من لدن الدول الأعضاء وقد شارك في تقديمه نحو ١٠٠ بلد عضو.

لقد غرس الأب المؤسس لدولة بنغلاديش، بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن، ثقافة السلام في ثوابت السياسة الخارجية في بنغلاديش التي أُعلن عنها في هذه الجمعية قبل ٣٢ عاما. وقد تمثلت سياسته الخارجية في مد يد الصداقة إلى الجميع وعدم إضمار الأذى نحو أحد، وفي تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والتخلي عن استخدام القوة في العلاقات الدولية والمساهمة في إحلال السلام والأمن العالميين كلها كانت شعارات سياسته الخارجية، وهي سياسة نتمسك بها بالكامل.

هذه الروح التي ألهمت بنغلاديش لكي تكون في طليعة الجبهات العالمية للترويج لثقافة السلام من خلال دورها القيادي في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات. إن بنغلاديش بوصفها عضوا مؤسسا في لجنة بناء السلام، تعمل على تعميم ثقافة السلام، وتمكين المرأة، وتوفير التعليم للجميع في ولايات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وحيث ظلت بنغلاديش وفية لوثائق تفويض السلام، بادرت في عام ٢٠٠٠ إلى إدراج قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن للمرة الأولى في جدول أعمال المجلس. إن الحكومة الحالية في بنغلاديش تحت قيادة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، ملتزمة أيضا بالنهوض بالسلم، ليس فقط على الصعيد الوطني بل أيضا على الصعيدين الإقليمي والدولي والحفاظ على سياسة عدم التسامح إطلاقا مع جميع أشكال الإرهاب، والتطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف.

إن المنتدى الرفيع المستوى الذي نظمه رئيس الجمعية العامة يوفر لنا فرصة فريدة للجمع بين الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة. وإن زيادة المشاركة وتنامي الاهتمام، والتعاون الشامل بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، كلها مسائل تجلت هذا العام في المنتدى الذي عقد في الأول من أيلول/سبتمبر. ونقدر تقاسم موجز المداولات مع جميع الدول الأعضاء، وهو موجز أعده رئيس الجمعية العامة خلال المنتدى الذي دام يوما واحدا وركّز على تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل. وكان في هذا المنتدى فوائد جمة.

لقد فرغنا من مفاوضاتنا بشأن مشروع القرار الرائد A/70/L.47، المعنون: ”متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام“. ونشكر الدول الأعضاء والوفود على مشاركتها النشطة في عملية التفاوض، وعلى تفهمها وتأييدها للعملية هذا العام. كما فعلنا في السنوات الماضية، يحدونا الأمل في أن نتمكن هذه السنة من اعتماد مشروع القرار هذا العام بتوافق الآراء وبمشاركة عدد أكبر من مقدمي مشروع القرار.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر ميسري مشروعي القرارين بشأن ثقافة السلام

(A/71/L.43 وA/71/L.47) على التزامهما بالجهود المتجددة سنة بعد أخرى في سياق عملية التيسير.

ويسر وفدي أن يشارك مرة أخرى في تقديم مشروع القرار الرائد A/70/L.47، المعنون: ”متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام“.

يود وفد بلدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشكر السيدة إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لليونسكو، والسيد ناصر عبد العزيز الناصر، الممثل السامي لتحالف الحضارات، على جهودهما الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام والحوار واحترام الاختلافات.

إن وفد بلدي كما درج عليه في السنوات السابقة، يسره أن يشارك في مناقشة اليوم بشأن موضوع ثقافة السلام. فبالنسبة للمغرب، إنه موضوع يكتسي أهميته كبيرة البيان؛ إن تمسكنا بالحوار والتسامح الديني واضح، لأنه لا يرتكز فقط على قيم العلمانية التي اتبعها أجدادنا، وهي عناصر حقيقية في رأسمالنا الروحي، وإنما أيضا على الممارسات الراسخة الجذور والمتجددة باستمرار. وللأسف، في سياق عالم اليوم، زاد في السنوات الأخيرة التعصب الديني، وترسخ عدم الفهم المتبادل، ولا يسعنا إلا أن نشجب وقف الحوار وزيادة التطرف بجميع أنواعه.

بغية تذكر القيم الأصيلة للأديان وجوهر رسائل السلام، والتسامح والتضامن التي تنطوي عليها، استضاف المغرب منتدى بشأن ”حقوق الأقليات الدينية للأغلبية المسلمة في المجتمعات المحلية: الإطار القانوني والدعوة إلى العمل“، الذي انعقد في مراكش في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير. وفي رأينا، إن حماية حقوق المسلمين وغير المسلمين من دون تمييز بينهم، تأسست على رسالة دينية ترتكز على دستورنا. فقد ذكر جلالة الملك محمد السادس في خطابه أمام المشاركين في المنتدى، بأننا نحتاج إلى تلك القيم المشتركة، ليس فقط لأنها مصدر إلهام لمُثل التسامح، ولكن لأنها أيضا ترفدنا بالموارد البشرية ونحن بحاجة إلى إعادة بناء قدرتنا على التعبئة حتى نتمكن من التمتع بحياة لا يعكر صفوها نشوب الحروب، والجشع والتحريض على التطرف والاستياء، والتي يمكن أن نرى فيها تلاشيا للمعاناة والأزمات البشرية كمقدمة للقضاء على مخاطر الصدام بين الأديان.

إن نهج المملكة المغربية في مكافحة التطرف الديني هو نهج متعددة الأبعاد، لأن النهج الذي يرتكز على الأمن ليس كافيا. ويجب محاربة التطرف الديني بتعمق من خلال تنفيذ تدابير ملموسة تهدف إلى القطاعات الدينية في المجتمع، بالمعنى الدقيق لذلك، وبنفس القدر قطاعاته الاجتماعية والاقتصادية. إن المغرب انطلاقا من إيمانه الشديد بالحاجة إلى نهج كلي، بدأ في عام ٢٠٠٥ بإعادة تنظيم الجهاز الديني في البلد، وأصبح هذا الجهاز الآن يشارك في تدريب الأئمة؛ أما في معهد المرشدات فيساعد ذلك الجهاز على نقل رسالة الدين إلى النساء، وإذا لزم الأمر، إلى أطفالهن؛ وكذلك في عملية الإصلاح في الكتب المدرسية، والبدء بقناة تلفزيونية ومحطة إذاعية تنشران رسالة الدين المرتكزة على القيم الإسلامية الأصيلة والتسامح الحقيقي للإسلام. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ آذار/مارس ٢٠١٥ عندما افتُتح معهد محمد السادس لتدريب الأئمة في الرباط، استفاد من التعليم في ذلك المعهد ١ ٠٠٠ إمام تقريبا، على الصعيدين الوطني والدولي.

إن المغرب، بفضل تاريخه وتراث حضارته بلد، يتسم بالتسامح والسلام والانفتاح والتنوع والمزج، والحوار بين الثقافات، والتعايش المتناغم بين الأديان. من الجدير بالذكر أن الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، شدد على التزام المملكة برسم الصورة الحقيقية للإسلام والتسامح والفضيلة التي تدعو إلى تحقيق السلام العالمي وترفض التطرف والشقاق.

أخيرا، إن التعاون الحالي بين زعماء جميع الأديان أكثر حيوية من أي وقت مضى. ويجب أن يقوم هذا التعاون على

التسامح والاحترام، بل يجب أن يسعى أيضا، من خلال القوانين الوطنية، إلى ضمان الحقوق والحريات، وضمان حقنا في السلام في المقام الأول، ليس فقط داخل مجتمعاتنا وفي الجوار الإقليمية، بل أيضا على الصعيد العالمي.

السيدة بورحيل (تونس): أود في البداية أن أتوجه إليكم بالشكر على عقد هذا النقاش المفتوح بشأن البند ١٤ من جدول الأعمال المعنون ”متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام“. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“، وكذلك الدول الصديقة التي تولت تنسيق المشاورات حول مشاريع القرارات المعروضة أمامنا اليوم.

إن ما يشهده العالم اليوم من تزايد مفزع لمظاهر التشدد والتطرف العنيف والإرهاب، في عدد من مناطق وبلدان العالم، لأسباب تغذيها في أغلب الأحيان الأفكار المتصلبة والأيديولوجيات المتعصبة وغياب التفاهم والتواصل التي توجد للأسف الشديد في التباينات الشاسعة في مستويات التنمية على الصعيد الدولي والفقر والفاقة التي تعيشها بعض المجتمعات مجالا خصبا للتوسع والتمدد، كلها عوامل تفرض علينا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تسخير جميع الجهود الممكنة محليا وإقليميا ودوليا، من أجل الوقاية من هذه المظاهر الهدامة التي لا تعترف بالحدود والتصدي لها، وأضحت تشكل تهديدا حقيقيا لاستقرار وسلامة شعوبنا، ولمجتمعاتنا بصورة خاصة، وللأمن والسلم الدوليين بصورة عامة.

في هذا الإطار، يجدد وفد بلادي، تونس، التي طالما مثلت حاضنة للعديد من الحضارات المتعاقبة ومركزا للتفاعل الإيجابي والتسامح والحوار بين الثقافات والأديان، وأظهرت التزامها المتواصل والكامل بضرورة العمل المشترك من اجل دعم التقارب، والتعايش السلمي، وزيادة التفاهم المتبادل بين الأمم والشعوب، والعمل على تعميق مفاهيم السلام والتسامح والحوار بين سائر الحضارات، تكريسا للدور الفعّال للقيم الإنسانية في تعزيز السلم والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي. لقد جسدت تونس أيمانها وقناعتها الراسخين بثقافة السلام والتسامح وتمسكها بخيار الحوار وتسوية الخلافات والأزمات بالوسائل السلمية إبان تجربة الحوار الوطني التي لجأ إليها التونسيون في أصعب وأحلك فترات مرحلة الانتقال الديمقراطي التي عرفتها بلادنا خلال السنوات الماضية، حيث تمكن التونسيون، بفضل توخي الحوار وروح التوافق التي سادت بين مختلف الأطراف السياسية ومكونات المجتمع المدني وبقية القوى الوطنية الأخرى من تجاوز صعوبات وتحديات المرحلة الانتقالية بنجاح، وتحقيق الوفاق الوطني الذي مكن بدوره من تمهيد الطريق أمام الانتقال السلمي نحو الديمقراطية والشروع في بناء مجتمع عصري قائم على احترام القانون، وحقوق الإنسان، وقيم الحرية والكرامة والعدالة الكونية. وقد تُوجت هذه التجربة، كما تعلمون بحصول تونس على ”جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٥“، وهو استحقاق دولي كبير يتحقق لأول مرة لتونس، اعترافا بنجاح تجربتها الديمقراطية، وتقديرا قويا لمبادرة الحوار الوطني السلمي التي تحمل في طياتها رسالة واضحة مفادها أن العالم بحاجة ملحة اليوم إلى الحوار والتوافق والتسامح، خاصة في ظل النزاعات والصراعات المستشرية في العديد من المناطق.

تأكيدا لضرورة مواصلة تعزيز قيم الحوار والتسامح وتكريس البعد الإنساني بوصفه محور علاقاتنا، اعتمدت تونس في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بيانا بعنوان ”إعلان تونس لمكافحة الإرهاب والتسامح، والتضامن بين الشعوب والثقافات والأديان.“ وقد تم الإعلان عن اعتماد هذا النص بمناسبة المعرض الذي احتضنه ”متحف باردو“ الذي أقيم في تونس العاصمة تحت عنوان ”الأماكن المقدسة المشتركة“ بالاشتراك

مع متحف الحضارات الأوروبية والمتوسطية وبمشاركة دولية هامة، في إطار دعم مبادئ التسامح والتعايش بين الديانات السماوية واحترام الهويات الدينية والتعددية الثقافية.

إن المجموعة الدولية، بكافة مكوناتها، من دول ومنظمات دولية ومجتمع مدني وقطاع خاص وإعلام، مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى مضاعفة الجهود وتضافرها من أجل نشر ثقافة الحوار والتعاون والتضامن بين الشعوب والأمم والحضارات والثقافات والأديان والاستفادة من الأطر والآليات المتاحة، خاصة تلك التي توفرها منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها وبرامجها المختلفة، بما في ذلك منظمة اليونيسكو وتتحالف الأمم المتحدة للحضارات. إن تسخير هذه الأطر والآليات لجهود وبرامج عديدة من أجل تعزيز ثقافة التسامح وأنشطة بناء السلام للتصدي لمظاهر التطرف العنيف والإرهاب والأفكار التحريضية، بما في ذلك من خلال تطوير التعليم وتعزيز الديمقراطية والحريات الأساسية والحوكمة وجهود التنمية بكافة أبعادها والإدماج الاجتماعي والعناية بالشباب والمرأة، تعد ممارسات وقائية هامة جدا ومن الأبعاد الأساسية للاستراتيجية الدولية الشاملة لمكافحة الإرهاب.

وفي الختام، أود أن أعبر عن تقديري لكافة الجهود الرامية إلى نشر رسالة التسامح والحوار في عالمنا اليوم، وأجدد التأكيد على التزام تونس بالمشاركة في تلك الجهود انطلاقا من دورها التاريخي وامتدادا لجهودها لنشر الأمن والسلام.

الرئيس بالنيابة: بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

مذكرتان من الأمين العام (A/71/601 و A/71/598)

مشروع القرار (A/71/L.41)

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/71/L.41.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن شبكة السياسة الخارجية والصحة العالمية، التي تتألف من إندونيسيا، والبرازيل، وتايلند، والسنغال، وفرنسا، والنرويج، وبلدي جنوب أفريقيا.

لقد اتفق وزراء الخارجية لدينا، قبل عشر سنوات، على وضع الصحة في صميم السياسة الخارجية. وقد سلموا – متحدين في إقرارهم بأن اتساق السياسات أمر بالغ الأهمية في منع ومعالجة المسائل الصحية – بالدور الهام الذي يؤديه وزراء الخارجية في مجال الصحة العالمية، بما يتجاوز الانقسام بين الشمال والجنوب. وقد أدى ذلك إلى اعتماد إعلان أوسلو الوزاري بشأن ”الصحة العالمية: إحدى قضايا السياسة الخارجية الملحة في عصرنا“، الذي يعترف بوجود أبعاد تقنية وسياسية لحماية وتعزيز الصحة العالمية والأمن البشري التي لا تخص وزارات الصحة ومنظمة الصحة العالمية فحسب، بل إنها كذلك تتطلب تنسيقا فيما بين الحكومات وفيما بين الوكالات، علاوة على التعاون مع المؤسسات التجارية والمجتمع المدني.

وتقوم هذه الشبكة على أساس أن الصحة هي أحدى أهم المسائل في سياستنا الخارجية التي هي، مع ذلك، مهملة على نطاق واسع منذ أمد بعيد. ولذا، فإن الاستثمار في الصحة أمر أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية. وقد عمل ذلك الفهم على توجيه أعمالنا في الجمعية العامة ونهجنا إزاء التحديات الصحية العالمية. وقد شهدنا، بدعم من شركائنا الذين يتفقون معنا في الرؤية، نجاح الجمعية العامة في اتخاذ ثمانية قرارات سنوية رسمية متعلقة بالصحة.

واليوم يشرفنا أن نقدم مشروع القرار التاسع (A/71/L.41) بشأن موضوع الصحة والعمالة والصحة العالمية. وقد استوحي

الموضوع من الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي، التي يشارك في رئاستها كل من رئيس جنوب أفريقيا، جاكوب زوما، ورئيس فرنسا، فرونسوا أولوند. وهو يتابع القرار ١٨٣/٧٠، بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية، الذي يسلم، في الفقرة التاسعة عشرة من ديباجته، من بين أمور أخرى،

”بأن الاستثمار في إتاحة فرص عمل جديدة للعاملين الصحيين من شأنه أيضا أن يضيف قيمة اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقاً للاقتصاد العالمي والاقتصادات الوطنية، وأن يسهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠“.

كما إنه يطلب، في الفقرة ٢٢ من منطوقه، إلى الأمين العام أن يقوم:

”باستكشاف الخطوات الكفيلة بسد النقص العالمي في عدد العاملين الصحيين المدربين، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة رفيعة المستوى معنية بتوظيف العاملين الصحيين والنمو الاقتصادي في المستقبل“.

وقد أصدرت اللجنة تقريرها في ٢٠ أيلول/سبتمبر، ونأمل أن تعمل جميع الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال بتوصياتها، التي تتطلب إجراءات أقوى والتعاون مع القطاعات غير الصحية مثل الشؤون المالية والتعليم والعمل والرعاية الاجتماعية والبحوث والتنمية. إن نجاح اللجنة لن يقاس بتقريرها وحده بل بالمدى الذي يتم فيه التنسيق فيما بين القطاعات على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل زيادة كبيرة في القوة العاملة في مجال الصحة العالمية. وستبقى التوصيات الواردة في التقرير مجرد مقترحات ما لم ننهض بها بنشاط ونساعد على لفت نظر جميع الدول الأعضاء إليها.

وقد كان لوفد بلدي شرف رئاسة عملية التفاوض على مشروع قرار هذا العام الذي اتسم، مرة أخرى، بمشاركات حيوية وبناءة. وقد أكدت المرونة التي أبدتها الوفود من جديد الالتزام والتفاني اللذين تجسدا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ٣، المتعلق بصحة مواطنينا. وعلى الرغم من تباين بعض الآراء، يوجد فهم مشترك بين الدول الأعضاء بأن تحديات القرن الحادي والعشرين الصحية المتصلة بالتغيرات الديمغرافية والوبائية والتكنولوجية، سيتطلب قوى عاملة صحية موجهة نحو تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض وخدمات صحية محورها الناس ومرتكزة على المجتمعات ورعاية طويلة الأجل.

إننا نرحب بالدور الحاسم الذي تؤديه، في هذا المجال، النساء والفتيات اللائي يشكلن الأغلبية في قوة العمل في القطاع الصحي والاجتماعي، ونعترف بأن الكثير من أعمالهن تأتي في شكل رعاية غير مدفوعة الأجر وغير رسمية. وندرك أيضا أن من المرجح أن يستمر أداء أعمال الرعاية غير الرسمية غير المدفوعة الأجر هذه، في المنازل وداخل الأسر في المستقبل. ونذكر، في ذلك السياق، بالالتزام الذي تعهدنا به في خطة عام ٢٠٣٠ بالاعتراف بقيمة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والأسرة.

ويسرنا أن الدول الأعضاء تتفق مع توصيات التقرير، ولا سيما في أن الاستثمارات في القطاع الصحي ينبغي أن تعزز التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في القطاع الصحي. ويمكن أن تحوّل هذه الاستثمارات أدوار الرعاية غير المدفوعة وغير الرسمية إلى عمل لائق وتعزز الفرص المتاحة لتحسين المهارات والتدابير الرامية إلى استبقاء النساء في المناصب القيادية والنهوض بهن لاستلامها من خلال السياسات والاستراتيجيات التي تزيل التحيز الجنساني وعدم المساواة.

وقد انطلقت عدة مبادرات من قرارات الجمعية العامة السابقة بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك تشكيل الأمين العام للفريق الرفيع المستوى

المعني بالاستجابة العالمية للأزمات الصحية والفريق الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية، وكذلك الاجتماعات الرفيعة المستوى للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وبشأن مقاومة مضادات الميكروبات. ونتطلع إلى النظر الجدي من جانب الدول الأعضاء في التوصيات الواردة في التقارير، وكذلك الإعلان السياسي، في سبيل تحقيق التغطية الصحية الشاملة مع التركيز على نظم صحية مرنة وإمكانية الحصول على الأدوية.

ونحن مقتنعون بأن التغطية الصحية الشاملة لن تتحقق من دون الحصول على العلاجات المبتكرة للجميع. وفي هذا الصدد، نرى أن على المجتمع الدولي أن يواصل الاستفادة من الحلول المبتكرة الفعالة لجعل هذا الهدف فعالاً، مثل المرفق الدولي لشراء الأدوية، ونحيط علماً بالمبادرات والمناقشات بشأن هذه المسألة.

ونرحب بقرار الجمعية العامة المتعلق بعقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١٨ بشأن مكافحة داء السل. إن جنوب أفريقيا من بين البلدان ذات المصلحة القوية بشكل خاص في هذه المسألة، بما أننا نواجه عبئاً ثلاثي الأوجه لمقاومة مضادات الميكروبات، أي: داء السل المقاوم للأدوية وفيروس نقص المناعة البشرية المقاوم للأدوية ومقاومة المضادات الحيوية. وما زال السل السبب الرئيسي للوفيات بين المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولذلك نحن واثقون بأن نتائج الاجتماع الرفيع المستوى في عام ٢٠١٨ سيكون لها أثر دائم في مكافحة السل.

وفي الختام، فيما تقترب شبكتنا من العقد القادم على وجودها، نود أن نؤكد مجدداً التزامنا الثابت بمواصلة تعزيز القضايا الصحية العالمية في إطار الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً وما بعده، ولا سيما من خلال الحفاظ على البند ”الصحة العالمية والسياسة الخارجية“ في جدول أعمال الجمعية العامة والاستفادة منه.

السيدة جاريادام (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر ممثل جنوب أفريقيا على عرضه مشروع القرار A/71/L.41 وترؤسه المفاوضات بشأنه.

ويشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا وميانمار.

وقد عملت الرابطة عن كثب مع المجتمع الدولي بشأن المسائل المتعلقة بالصحة، ولا سيما منذ إطلاق إعلان أوسلو الوزاري في عام ٢٠٠٧ لمبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية. وفي الواقع، كان تعاون الرابطة بشأن القضايا الصحية عنصراً حاسماً من عناصر جهود بناء المجتمع التي بذلتها الرابطة. إن الاجتماعات العادية لوزراء الصحة في بلدان الرابطة والإطار الاستراتيجي للرابطة بشأن الصحة والتنمية ورؤية الرابطة الصحية لعام ٢٠٢٠ هي من بين الأمثلة على كيفية تعاون بلدان الرابطة بشأن المجالات المتصلة بالصحة ووضع الصحة في صميم التنمية.

وكانت هذه سنة أخرى يُحرز فيها تقدم ملحوظ نحو توثيق التعاون الدولي بشأن الصحة العالمية. وعلى الرغم من أن العديد من التحديات لا تزال قائمة وهناك حاجة إلى تعاون أكبر، ترحب الرابطة بالنتائج والتوصيات في مختلف المناقشات الإقليمية الرفيعة المستوى. وتسمح لنا هذه المنابر بمعالجة المشاكل المشتركة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض المعدية، ومقاومة مضادات الميكروبات، ووضع حلول مشتركة، تتطلب الالتزام الوطني والدعم الدولي.

وتقدر الرابطة تقارير الفريق الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية والفريق الرفيع المستوى المعني بالاستجابة العالمية للأزمات الصحية واللجنة الرفيعة المستوى بشأن الصحة والعمالة والنمو الاقتصادي، التي أبرزت أهمية اتساق

السياسات والتنسيق بين السياسات الصحية والخارجية، إلى جانب الحاجة إلى تصميم البيئة المؤسسية والأدوات السياساتية التي تعالج المسائل الصحية على نحو شامل.

كما تسعى الرابطة إلى جعل بناء المجتمع المحلي والرفاه ومستوى معيشة شعوبنا مجالات ذات أولوية للتنمية. كما تؤثّر الخصائص الديموغرافية المتطورة للرابطة وأساليب الحياة أيضاً على تطوير قطاع الرعاية الصحية. كما أدى النمو الاقتصادي وتعزيز إمكانية الاتصال الإلكتروني داخل الرابطة أيضاً إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية الجيدة والمبتكرة. ولذلك فإن القوى العاملة الصحية القوية والدينامية مطلوبة لكفالة النظم الصحية الملائمة والفعالة لشعوبنا. وأود أن أتشاطر مع الجمعية بعض منظورات الرابطة بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية.

أولاً، هناك حاجة إلى القوى العاملة الصحية الحيوية في تعزيز النظم الصحية المحلية والإقليمية في جميع أنحاء منطقتنا. لقد أيدت الرابطة في الآونة الأخيرة خطة التنمية الصحية لما بعد عام ٢٠١٥، والتي تحدد الأهداف والمجموعات والمسائل ذات الأولوية الصحية، مثل تعزيز أساليب الحياة الصحية، والتصدي للأخطار والتهديدات الناشئة، وتعزيز النظم الصحية، والحصول على الرعاية الصحية وسلامة الأغذية.

ثانياً، تدرك الرابطة أن الاستثمار في القوة العاملة لقطاع الرعاية الصحية والمؤسسات الإقليمية أمر حاسم للتأهب والقدرة على التكيف في مواجهة الطوارئ الصحية العامة. وخلال المؤتمر الخاص عبر الفيديو لوزراء الصحة في بلدان الرابطة بشأن خطر زيكا، المعقود في أيلول/سبتمبر، أعادت الرابطة التأكيد على الأهمية الأساسية لتعزيز هدفنا في التأهب والاستجابة لحالات التفشي في المستقبل عن طريق المراقبة النشطة وتقاسم الخبرات. ولتحقيق هذا، نحن بحاجة إلى عدد كاف من الموظفين الصحيين المدربين.

ثالثاً، نرى الآثار الإيجابية التي يمكن أن تترتب من الاستثمار في القوى العاملة الصحية على النمو الاقتصادي وعلى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبما أن الرعاية الصحية هي حاجة عالمية لا يتوقف طلب عليها، يمكن أن يولد الاستثمار في الاقتصاد الصحي فرص العمل اللائقة في القطاع الصحي، الأمر الذي يمكن أن يفيد الاقتصاد بأكمله. لذا يمكن للاستثمار في العمالة الصحية أن يسهم ليس في هدف التنمية المستدامة ٣ بشأن الحياة الصحية والرفاه للجميع وحسب، بل أيضاً في تحقيق الأهداف الأخرى، بما في ذلك الهدف ٨ بشأن النمو الشامل والعمل اللائق.

وفي اعتقادنا أن الصحة الجيدة ورفاه الناس أمور أساسية لجميع الأشكال الأخرى للتنمية. وندعو إلى زيادة تبادل المعلومات لدى واضعي السياسات الخارجية والصحية وزيادة بناء قدرات المسؤولين الصحيين على فهم الترابط والتآزر بين هذين المجالين.

وأخيراً، تود الرابطة أن تؤكد مجدداً التزامها بمواصلة التعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي وجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان أعلى المعايير الصحية للجميع.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة لويبر (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

نرحب بمشروع قرار هذا العام A/71/L.41 بشأن الصحة والعمالة والنمو الاقتصادي. ونود أن نشكر جنوب أفريقيا على تيسيرها الممتاز وفريق أوسلو في جنيف على توفير مشروع متوازن جيداً لمفاوضاتنا.

تشكل النظم الصحية القوية شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية المستدامة. ويحسّن الاستثمار في الصحة استدامة النمو.

إن لمعظم العائدات من التدخلات الصحية نفس خصائص الاستثمارات الطويلة الأجل.

حان الوقت لنأخذ هذا في الاعتبار عند حساب الناتج المحلي الإجمالي والاضطلاع بتحليل الاقتصاد الكلي. إن الاستثمار في الصحة من أجل النمو أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بهدف تأمين الحياة الصحية للجميع. وينبغي ألا يُعتبرَ تكلفة بل استثمارا في أحد المجالات الحاسمة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

ونسعى في الاتحاد الأوروبي إلى ضمان المساواة في الحصول على نوعية جيدة من الرعاية الصحية المقدمة من العاملين الصحيين المدربين تدريباً جيداً، أينما وجدوا ومهما كان وضعهم، لتحقيق زيادة كبيرة في عدد العاملين الصحيين المدربين بحلول عام ٢٠٣٠، وضمان توزيعهم العادل. يمثّل الطلب العالمي والحاجة إلى الأخصائيين الصحيين المتزايدان على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة تحدياً كبيراً. ومع ذلك، فإنهما يتيحان الفرصة لتوليد العمالة في المناطق التي تشتد الحاجة فيها إلى الوظائف اللائقة.

ونؤيد تماماً تقرير الهيئة المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي وتوصياته الـ ١٠ والدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للاستثمار في القوى العاملة الصحية، سواء الآن أو في المستقبل. وهذه التوصيات ستعزز الإجراءات الأوروبية والعالمية لتحويل وتوسيع نطاق التعليم والتدريب للقوى العاملة الصحية لدينا وضمان أنهم يعملون في ظروف عمل آمنة ومناسبة. ونرحب أيضاً بالرسالة السياسية القوية بأن هناك الكثير من فرص العمل في القطاع الصحي في وقت ترتفع فيه البطالة ارتفاعاً كبيراً. وبالمثل، يعترف التقرير بالدور الحيوي للمرأة في قطاع الصحة، ولا سيما في أدوار الرعاية غير المدفوعة الأجر.

ومن خلال برامجنا العالمية للتنمية، وبالتعاون مع شركائنا الدوليين، سنواصل العمل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التعليم والتدريب. وسنستثمر في تحسين الأمن الصحي وفي تعزيز التعاون لتنظيم الصحة الدولية، وسنبذل الجهود الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة في البلدان على نطاق العالم.

وفيما يتعلق بالفريق الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية، يحيط الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه علماً بالإسهام المقدّم في التقرير النهائي للفريق والرسالة اللاحقة من الأمين العام للأمم المتحدة، التي تشجع جميع أصحاب المصلحة على رسم طريق المضي قدماً في المحافل الملائمة لضمان إمكانية الحصول على الأدوية والتكنولوجيات الصحية لجميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها، أينما كانوا. ونأسف بشدة لعدم وضوح التفاصيل الدقيقة حول القيام بإنشاء الفريق، التي تفيد بأن هناك عدم اتساق سياساتي بين حقوق المستثمرين المبررة والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقواعد التجارة والصحة العامة. وكنا لنؤيد نهجاً أشمل في هذه المسألة الحاسمة، ونعتقد أن الفريق كان ليقدم حلولاً أكثر توازناً وشمولاً وقابلية للتطبيق لمشكلة الوصول إلى الخدمات الصحية. ويتمثل التحدي في تحقيق التوازن الصحيح بين الحاجة إلى تعزيز وتمويل البحوث لأدوية جديدة وأفضل للجميع، وضمان أن تكون الأدوية سهلة المنال وميسورة التكلفة للمحتاجين، وضمان استدامة النظم الصحية.

ونعتقد أن هذه الأهداف ليست متناقضة ويجب متابعتها معاً. وفيما يتعلق بالخطوات المقبلة الممكنة، من المهم التذكير بأن هذا التقرير مجرد مساهمة في المناقشة العالمية لمسألة معقدة، والتي يتم تناولها في العديد من الهيئات المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، ننتظر التقرير المقبل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الحصول على الأدوية المبتكرة واستدامة الإنفاق الصيدلاني. وبالنظر إلى شواغلنا، التي يتشاطرها العديد من الأعضاء الآخرين، نرى أن أي أنشطة مُقبلة على مستوى

الأمم المتحدة في هذا المجال ينبغي أن تجري على أساس فهم أوسع بكثير للمسائل المعقدة ذات الصلة. ولن يشكل هذا التقرير أساساً للعمل المقبل ذي الطابع التوافقي في هذا المجال.

السيد كونونوتشينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نعرب عن امتناننا للمديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية على التحليل الشامل للاستجابة إلى الأزمات الصحية (A/71/598). وقد شهدنا في السنوات الأخيرة تحديات خطيرة في هذا المجال. وقد كانت هناك حالات لتفشي الأمراض المعدية، بما في ذلك انتشار الحمى الصفراء وفيروسي إيبولا وزيكا. وبالتالي هناك دور متزايد يجب على الموظفين الطبيين تأديته، والذين تعتمد الاستجابة الفعالة وفي الوقت المناسب للتهديدات الناشئة على مهاراتهم وقدراتهم التشغيلية.

إن تنفيذ استراتيجية شاملة لتدريب وتعزيز الكفاءة المهنية للموظفين الطبيين يكتسي أهمية خاصة في ضوء التحديات الرئيسية التي تواجه النظام الصحي العالمي وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. تُلزم الطبيعة الطموحة لأهداف التنمية المستدامة المجتمع الدولي باتخاذ خطوات استباقية لمنع ظهور أي نقص في الموظفين الطبيين وأي ثغرة في توزيعهم الجغرافي داخل البلدان وفيما بينها، ومنع أي انخفاض في نوعية التدريب المهني.

ونتفق مع استنتاجات الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي. ونعتقد أن التوصيات بتعزيز مؤهلات العاملين في المجال الطبي طوال حياتهم المهنية وتكييف برامج التدريب الطبي مع الخصوصيات الوطنية ومتطلبات كل قطاع من السكان على حدة توصيات مبررة. وندعو إلى زيادة الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ونشعر بالقلق بصفة خاصة من استمرار ندرة الموظفين الطبيين في المناطق الريفية، ونعتقد أن وضع الحوافز المادية أو غيرها سيسمح لنا بكفالة عدم تخلف أي أحد عن الركب. وعلى وجه الخصوص، نجحت حكومة بلدي منذ عام ٢٠١٢ في تنفيذ ”برنامج طبيب القرية“، الذي يهدف إلى اجتذاب الأطباء تحت سن ٤٥ عاماً إلى المناطق الريفية بإعطائهم منحة لمرة واحدة تبلغ قيمتها أكثر من ١٦ ٠٠٠ دولار بالعملة الوطنية لأغراض الحصول على مسكن. ويمكن أيضاً معالجة المشاكل من خلال ضمان حرية تنقل الموظفين الطبيين بين البلدان. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لنا أن نواصل العمل على مواءمة التشريعات المتعلقة بالاعتراف المتبادل بالشهادات الطبية. ونتفق مع الفريق العامل في أن نموذج تقديم الخدمات للمساعدة الطبية الجيدة والوقاية من الأمراض أمر هام لجميع قطاعات السكان.

تولت الرئاسة السيدة أيتوك (جزر البهاما)، نائبة الرئيس.

وفي الختام، نشير إلى أن السنة التي توشك على الانتهاء الآن تميزت بالقضايا الصحية. وفي الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، حددت الأمم المتحدة طريقاً جديداً إلى الأمام للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من خلال الأدوية المضادة للميكروبات. ولدينا الآن تحديات جديدة وأهداف جديدة. إن الاعتماد اليوم لمشروع القرار A/71/L.41، المعنون ”الصحة العالمية والسياسة الخارجية: العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي“، يشير إلى عقد المؤتمر الوزاري العالمي لمكافحة السل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في موسكو في سياق أهداف التنمية المستدامة. كما يتضمن أيضاً مقرراً لتنظيم اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن السل في عام ٢٠١٨. وينبغي أن تقدّم هذه الاجتماعات تحليلاً شاملاً للحالة المتعلقة بالإصابات السل في جميع أنحاء العالم وتعبئة الخبرات الطبية الواسعة والإرادة السياسية للدول في التعامل مع هذه الأمراض المعدية الخطيرة على أساس نهج مشترك بين القطاعات. وفي موسكو، لا نعتزم مناقشة الجوانب الطبية للمشكلة فحسب، بل أيضاً مسألة الدعم الاجتماعي للفئات

الأكثر ضعفاً من السكان، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون. وأغتنم هذه الفرصة لكي أدعو جميع الدول المهتمة إلى المشاركة في هذا الحدث المقبل في العاصمة الروسية.

السيدة ريان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تقدّر الولايات المتحدة الفرصة المتاحة اليوم لمعالجة أهمية العمالة الصحية في مواجهة التحديات الصحية العالمية التي تواجه السكان في جميع أنحاء العالم، وأثر العمالة الصحية على النمو الاقتصادي. تؤدي الولايات المتحدة دوراً، ليس من خلال توظيف الملايين من العاملين الصحيين وحسب، ولكن أيضاً في توفير بعض التدريب الأحدث والأكثر تطوراً. وإننا فخورون بأن نكون قادرين على المساعدة في تثقيف وتدريب المختصين في مجال الصحة في جامعاتنا ومن خلال المعلّمين المنتشرين في الخارج.

وهناك حاجة إلى أخصائيين صحيين مدربين ليس لمكافحة الأمراض المعدية والأمراض غير المعدية فحسب، بل لتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية أيضا.

وأود أن أشكر الممثل الدائم لجنوب أفريقيا على عرض مشروع القرار، المعنون ”الصحة العالمية والسياسة الخارجية: العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي“ (A/71/L.41)، لهذه السنة بالنيابة عن المجموعة الأقاليمية من المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع الهام. كما أشكر الخبيرة الجنوب أفريقية، السيدة بينغو، على عملها المثالي في رئاسة عملية المفاوضات المكثفة. بينما نعتمد مشروع القرار هذا اليوم، تؤيد الولايات المتحدة تركيزه على مواضيع هامة مثل النظم الصحية والتحديات التي تواجهها البلدان، المتقدمة النمو والنامية على السواء، على صعيد توفير قوى عاملة كافية وجيدة التدريب في المجال الصحي. ويعزز عدد من الفقرات ذلك الهدف، بما في ذلك في السياق الأوسع لتأثير تعزيز القوى العاملة في المجال الصحي على أهداف التنمية المستدامة. إن وجود قوى عاملة عالية الأداء في المجال الصحي أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع المجالات.

ونحن نقدر العمل الذي قامت به الهيئة المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي ونشكر رئيسيها، الرئيس الفرنسي أولوند ورئيس جنوب أفريقيا زوما، على التوصيات المحددة والمحفزة للتفكير التي قدمتها الهيئة. وعلاوة على ذلك، نؤيد عمل الأمين العام بشأن إنشاء فرقة العمل المعنية بالأزمات الصحية العالمية وعمله على صعيد توحيد الإجراءات التي تتبعها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في جهود الاستجابة واسعة النطاق. ويجب أن نبذل جهودا متضافرة من أجل توفير ما يلزم من القوى العاملة في المجال الصحي في أوقات تفشي الأمراض والأزمات الصحية والإنسانية. إن الاختصاصيين الصحيين يمكن أن يواجهوا أخطارا عديدة في الميدان عند الاستجابة لحالات الطوارئ، ونحن مدينون لهم بإعداد إجراءات مشتركة فعالة لتأهب الموارد البشرية.

وترحب الولايات المتحدة بالدعوة الواردة في مشروع القرار إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١٨ بشأن مكافحة السل، ونحن نتطلع إلى العمل مع أصحاب المصلحة والمشاركة في المضي قدما بتلك العملية من أجل عقد اجتماع ناجح. ونعتبر ذلك خطوة هامة في مكافحة أحد أشد الأمراض فتكا في العالم. وسيستفيد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السل أيضا من الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات الذي عُقد في أيلول/سبتمبر من هذا العام، حيث أن السل قد ظهرت منه العديد من السلالات المقاومة لأدوية متعددة.

وإذ أنتقل إلى جانب لا يبعث على الرضا في نص مشروع القرار هذا، أود أن أكرر الإعراب عن خيبة الأمل العميقة للولايات المتحدة إزاء تقرير الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي. إن الولايات

المتحدة ملتزمة بالعمل مع الشركاء الدوليين لتحديد سبل عملية من أجل زيادة فرص الحصول على أدوية مأمونة وفعالة وميسورة التكلفة ومنقذة للحياة في جميع أنحاء العالم، وكذلك لدعم السياسات التي تقود جهود استحداث أدوية جديدة. وبينما توجد مشاكل حقيقية تتعلق بإمكانية الحصول على هذه الأدوية، فإن هذه الحواجز تُعزى إلى أسباب عديدة ولكن التقرير لا يساعدنا في تحقيق هذه الأهداف البالغة الأهمية؛ بل إنه ينتقص منها. ونلاحظ أيضا عدم قدرة الفريق على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن توصياته الرئيسية، ونعترض بشدة على التركيز الضيق للفريق وافتراض عدم اتساق السياسات. ونحن نتشاطر القلق الذي أعرب عنه العديد من أعضاء الفريق من أن توصيات التقرير يمكن، إن جرى المضي فيها قدما، أن تكون ذات آثار سلبية كبيرة غير مقصودة على ابتكار أدوية جديدة. وهذا الأمر ينطوي على خطر كبير على الصحة العامة في ما يتعلق بالعلاجات الجديدة التي تنقذ الأرواح وتحسن حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

ولهذه الأسباب، تود الولايات المتحدة أن تسجل اعتراضها الشديد على الإشارات إلى الهيئة الرفيعة المستوى في الفقرة ٢٦ من الديباجة والفقرة ١٨ من المنطوق. وتشدد الولايات المتحدة على أن الإشارة إلى نقل التكنولوجيا في الفقرة ١٢ من منطوق مشروع القرار تستند إلى أن عملية النقل تجري بشروط متفق عليها بين الأطراف. فحكومة الولايات المتحدة تدعم النقل الطوعي للتكنولوجيا بين الأطراف الخاصة. ونحن لا نؤيد استخدام كلمة ”مواتية“. فاستعمال كلمة مواتية غير واضح وغير ملائم، والولايات المتحدة لا توافق على استخدامها.

في الختام، نؤكد من جديد التزامنا الثابت بالعمل مع الشركاء على الصعيدين الدولي والمتعدد الأطراف لتشجيع بناء نظم صحية أقوى ولتحسين النتائج الصحية في جميع أنحاء العالم. ونشكر مجموعة أوسلو على استمرارها في توجيه الاهتمام إلى مسألة الصحة العالمية والسياسة الخارجية، سواء في نيويورك أو في جنيف. ونطلب إدراج هذا البيان في المحضر الرسمي لهذه الجلسة.

السيدة مفلح (المغرب) (تكلمت بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكر المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية على تقريرها عن الدروس المستفادة من الإجراءات المتخذة للتصدي لحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة وعن إدارة الأزمات الدولية السابقة التي كانت لها عواقب صحية.

إن ضمان أن تكون النظم الصحية قادرة على مواجهة حالات الطوارئ في مجال الصحة، وكذلك على تلبية الاحتياجات اليومية من الرعاية الصحية مسألة ذات أهمية محورية. ويود وفد بلدي أيضا أن يثني على الجهود التي اضطلع بها وفد جنوب أفريقيا بغية تيسير المفاوضات في إطار مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية. ونود أيضا أن نشكر الفريق المسؤول عن صياغة مشروع القرار A/71/L.41، الذي سنعتمده اليوم. إن مشروع القرار مناسب وحسن التوقيت في آن معا، حيث أنه يأتي عقب نشر تقرير الهيئة المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي.

يزداد عدد الأزمات الصحية باطراد فيما يتعلق بأحداث غير عادية أو غير متوقعة ذات طابع بيولوجي أو كيميائية أو إشعاعي. وقد أثبت وباء المتلازمة التنفسية الحادة الشديدة أو وباء إنفلونزا H1N1 أو وباء إيبولا، الذي تفشى مؤخرا، بوضوح أن مخاطر الأمراض المعدية الناشئة تشكل تهديدا عالميا. ويتطلب ذلك وجود نظم وطنية فعالة ومستجيبة لمراقبة الصحة العامة وللأمن الصحي، تعمل بالتنسيق مع منظومة السلامة الصحية العالمية، وفقا للوائح الصحية الدولية الجديدة. وفي المستقبل، يجب أن نكفل اتخاذ التدابير الدولية للتصدي للأزمات الإنسانية والصحية في الوقت المناسب وعلى نحو منسق.

وتؤكد المملكة المغربية مجددا التزامها بتعزيز التعاون في مكافحة ظهور أمراض معدية جديدة، وذلك من أجل منع ومكافحة الأوبئة والتأهب لذلك عن طريق تحسين القدرات الصحية المدنية والقدرة على إجراء بحوث بشأن الأوبئة. وأُذكر بأن بلدي كان من بين أوائل البلدان التي استجابت لنداءات المساعدة من جانب البلدان المتضررة من فيروس إيبولا. وعلى الصعيد الوطني، يقر دستور عام ٢٠١١ بأن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان. وأتاح الدستور فرصة فريدة للشروع في مجموعة من الإصلاحات بغية تسريع التقدم نحو توفير التغطية الصحية للجميع وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، شهدنا في عام ٢٠١٦ تنفيذ الخطة الوطنية لحالات الطوارئ الطبية. وتتألف الخطة من خمس ركائز هي: تحسين الرعاية قبل دخول المستشفيات والرعاية داخلها وتعزيز تدريب وإدارة الموظفين الطبيين والمساعدين الطبيين وإنشاء شراكات على مستوى القطاع العام وتعزيز الأطر التنظيمية في هذا المجال. وفي هذا العام، اعتمدنا أيضا القانون رقم ٤٣-١٣، والذي يتعلق بممارسة التمريض، والقانون رقم ٤٤-١٣، الذي يتعلق بممارسة القبالة. ويكمل هذان القانونان إطارنا القانوني في ميدان الرعاية الصحية، وفقا لما هو منصوص عليه في البرنامج التشريعي لوزارة الصحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وقد مكنت هذه الجهود من نشر ٩٣ من التشريعات والمراسيم واللوائح، والتي تشكل معا دعامة نظام الرعاية الصحية في المغرب.

وتلتزم المملكة المغربية منذ أكثر من عقد من الزمن بتحسين وتوسيع تغطية الرعاية الطبية من أجل كفالة توفير التغطية الصحية للجميع على الصعيد الوطني بحلول عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، استضاف المغرب في الرباط خلال المدة من ٢٦ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، المؤتمر الدولي الرابع بشأن الاقتصاد والسياسات الصحية. وأتاحت هذه المبادرة، التي شاركت في تنظيمها الرابطة الأفريقية للاقتصاد والسياسات الصحية والشبكة المغاربية للاقتصاد والنظم الصحية ومنظمة الصحة العالمية، للمشاركين الفرصة لمناقشة التحديات التي يجب أن تتصدى لها النظم الصحية إذا أردنا المضي قدما نحو تعميم التغطية الصحية. وعلاوة على ذلك، توفر المملكة المغربية تغطية صحية أساسية، يستفيد منها حوالي ٢٠ ٠٠٠ مهاجر من جنوب الصحراء الكبرى.

يشيد وفد بلدي بمبادرة عقد مؤتمر وزاري عالمي بشأن مكافحة السل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في موسكو. كما ترحب المغرب بعقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١٨ بشأن نفس المسألة، وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة ١٧ من مشروع القرار. إن مكافحة السل كانت دائما وما زالت تشكل أولوية هامة في الاستراتيجية القطاعية للنظام الصحي في المغرب. وبغية الحد من انتشار هذا المرض، جرى حشد موارد كبيرة على الصعيد الوطني، وذلك تخصيص ٣ ملايين دولار في عام ٢٠١٢، وتخصيص ٦٥ مليون درهم، أو ٦,٥ مليون دولار، في عام ٢٠١٥.

أود أن أختتم بياني بالتذكير بالصلة التي لا تنفصم بين السياسة الخارجية والصحة العالمية، وبأن تعزيز وتحسين الصحة يشكلان ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، وكذلك للتصدي لتغير المناخ.

وما نحتاجه، بالتالي، هو نهج مشترك أكثر شمولا بين القطاعات لتحسين الصحة، والحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز الإنتاج والاستهلاك على الصعيد الغذائي المستدام، وحماية البيئة. وسيمكّننا ذلك من إرساء الأساس لنموذج الأداء الرفيع الذي يفضي إلى تنفيذ نظام صحي عالمي، مع توفير الحماية لصحة الأفراد والمجتمع ككل على حد سواء، وتهيئة بيئة آمنة مع توفير الوقاية واليقظة عندما تتعلق المسألة بأي تهديدات ملحّة لصحة الناس، فرادى أو جماعات.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إسرائيل بمشروع القرار A/71/L.41 وتقرير منظمة الصحة العالمية (A/71/601) .

خلال العامين الماضيين، شهدنا إحدى أكبر الأزمات الصحية في التاريخ الحديث. فتفشي فيروس إيبولا والاستجابة العالمية له كانا بمثابة تذكير جدي بأنه على الرغم من أوجه التقدم التكنولوجي والبحوث الرائدة وأساليب العلاج الجديدة، لا يزال أمامنا، كمجتمع عالمي، عمل كثير لمنع حدوث حالات طوارئ صحية في المستقبل ومكافحتها. وقد خلّف لنا تفشي فيروس إيبولا مجتمعات ممزقة، واختلالا في نظم الرعاية الصحية، واقتصادات مدمرة، وعزز فهمنا للصلات الواضحة بين الصحة والتنمية المستدامة، وحقيقة أن إحداهما لا يمكن أن توجد دون الأخرى.

أهاد حاآم، وهو أحد أهم مفكرينا الصهاينة البارزين، كتب أن الانسان الذي يتمتع بصحة جيدة يحب الحياة غريزيا، وهذا القول يصح اليوم كما كان يصح في القرن التاسع عشر. فالمجتمعات التي تتمتع بمزيد من الصحة هي مجتمعات سعيدة. والنظم الصحية العامة القوية حاسمة الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي، والسلام، والرخاء. ويمكن للناس الذين يتمتعون بصحة جيدة أن يخرجوا من دائرة الفقر والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان. وعندما تكون المجتمعات المحلية مجتمعات صحية، يمكن للحكومات أن تستثمر في مستقبل شعوبها من خلال بناء الهياكل الأساسية المستدامة، وتوفير التعليم الجيد، وتعزيز التكنولوجيا والروح الابتكارية.

وتعتقد إسرائيل اعتقادا راسخا أن الصحة هي أعظم ثروة. فعلى مدى عقود، أظهرنا التزاما ثابتا بتعزيز الصحة العامة في الداخل وفي جميع أنحاء العالم. وفي وقت سابق من هذا العام، نوّهت مفوضية الاتحاد الأفريقي بأن إسرائيل هي أكبر الجهات المانحة للفرد في مكافحة انتشار فيروس إيبولا والوقاية منه في أفريقيا. وعندما انتشر فيروس إيبولا، استجابت إسرائيل على الفور من خلال التبرع بمبلغ ٨,٧٥ مليون دولار إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة. كما أنشأنا عيادات ميدانية طبية لحالات الطوارئ مجهزة تجهيزا كاملا في ليبريا وسيراليون وغينيا، وأرسلنا أجهزة واقية ولوازم طبية. بالإضافة إلى ذلك، بعثنا إلى الكاميرون وكوت ديفوار خبراء في الصحة العامة والأمراض المعدية لتدريب المختصين في مجال الصحة على الصعيد المحلي. وعندما تكلم رئيس الوزراء نتنياهو في الأمم المتحدة خلال أيلول/سبتمبر، أعلن أن إسرائيل رجعت إلى أفريقيا وأن أفريقيا رجعت إلى إسرائيل. وإسرائيل ملتزمة بمواصلة تعزيز تعاونها مع الدول الأفريقية، بما في ذلك في مجال مواجهة المخاطر الصحية والأمراض.

وإضافة إلى الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العالمية، تركز إسرائيل على الوقاية وتخفيف الآثار الضارة عن طريق بناء نظم الرعاية الصحية القادرة على البقاء، وتدريب المختصين العاملين في مجال الصحة حول العالم. ولا تزال الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي، ماشاف، تعمل كجسر بين مجتمعنا الطبي والعالم النامي. فبرامجها في طب الطوارئ، والصحة العامة، والرعاية الصحية للرضع والأمهات تركز على نهج طويل الأجل لتدريب المدربين. وتشمل هذه البرامج تقديم المساعدة في مجال الإصلاحات التنظيمية، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وتوفير الخدمات الطبية والتثقيف الصحي في المناطق الريفية.

وأحد أكبر التحديات الصحية التي لا تزال تواجه العالم النامي هو ارتفاع معدلات وفيات الامهات في مرحلة النفاس ووفيات المواليد. وفي العام الماضي، توفي قرابة ٢,٧ مليون من الأطفال حديثي الولادة خلال الشهر الأول من حياتهم، وتوفي في عام ٢٠١٥ ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة نتيجة مضاعفات متصلة بالحمل أو الولادة. والغالبية العظمى من

تلك الوفيات حدثت في البلدان النامية، وكان يمكن منعها بالعلاج والرعاية المناسبين. وما فتئت إسرائيل تعمل مع المختصين في مجال الصحة حول العالم لتحسين رعاية الأمهات والمواليد الجدد وتوفير الدعم والتدريب. وفي هذا الصيف، أوفدت ماشاف خبيرين إسرائيليين في مجال المواليد الجدد إلى عشق أباد في تركمانستان لتقاسم المعرفة والمهارات بشأن توفير الرعاية الأساسية للمواليد الجدد. كما أوفدت فريقا من الخبراء البارزين إلى كوماسي، غانا، بغية تقييم وحدة العناية المكثفة المعنية بأداء الأمهات والرضع، التي أنشأتها في عام ٢٠١٥ بهدف الحد من وفيات الأمهات في مرحلة النفاس.

وهناك تحد صحي عالمي رئيسي آخر هو مقاومة مضادات الميكروبات، التي تتزايد بسبب الاستخدام المفرط للمضادات الحيوية وإساءة استعمالها. ومن المتوقع أنه بحلول عام ٢٠٥٠، سوف يموت ١٠ ملايين شخص سنويا نتيجة الألتهابات المقاومة للأدوية. وفي أيلول/سبتمبر، نظّمت الأمم المتحدة حدثا رفيع المستوى بشأن هذه المشكلة، حيث أبرز أهمية الحد من انتشار الأمراض البكتيرية المعدية وانتقالها، وتكثيف الجهود التعاونية المشتركة بين القطاعات بغرض مكافحة هذا التحدي الكبير للصحة العامة. وإسرائيل عضو في مبادرة البرمجة المشتركة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، وهو منبر أنشئ لتجميع الجهود البحثية الوطنية من أجل وضع خطة استراتيجية مشتركة، وتحسين نظم المراقبة المعنية بمقاومة مضادات الميكروبات على الصعيدين الوطني والدولي.

وسوف يظل الاستثمار في العلم والتكنولوجيا ومجال الابتكار استثمارا هاما بشأن إيجاد العديد من الحلول للتحديات الصحية العالمية اليوم. وما فتئت إسرائيل تتصدر الابتكارات العالمية الطبية على مدى عقود. فقد ابتكر العلماء والأطباء الإسرائيليون أجهزة وعلاجات جديدة لمواجهة الأمراض المعدية وغير المعدية على السواء. وأحد هذه الاختراعات كان له تأثير عالمي على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. فهناك جهاز يدعى بريبكس لإجراء الختان دون تخدير، يجعل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية سهلة المنال بكلفة معقولة، وهي وقاية قابلة للتطوير. وفي العام الماضي، أصبحت رواندا البلد الأول الذي يعتمد على الصعيد الوطني ختان الذكور البالغين من دون عملية جراحية بغرض الحد من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وذلك عن طريق استخدام الجهاز الإسرائيلي. وأعلنت منظمة الصحة العالمية هذا العام أن جهاز بريبكس سيكون متاحا كجزء من برنامجها الوقائي تجاه الإيدز لجميع المراهقين الذكور في ١٤ بلدا من بلدان الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا.

وإن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ٣، سيتطلب اتباع نهج متكامل، وتعزيز التعاون الدولي، وتحسين التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة. فلنتعهد معا بتحسين صحة كل أسرة، ومجتمع محلي، وبلد، وإرساء الأساس لكوكب أكثر أمنا ورخاء وسلما.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود اليابان أن تشيد بالجمعية العامة لاعتمادها قريبا مشروع القرار A/71/L.41، المتعلق بالصحة العالمية والسياسة الخارجية، في أعقاب مفاوضات مكثفة وبناءة أجرتها الدول الأعضاء. واليابان سعيدة جدا لأن تكون أحد مقدمي مشروع القرار هذا، ونود أن نتوجه بالشكر الحار إلى جنوب أفريقيا على تيسيره.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدلي ببيان موجز حول مشروع القرار. إنه يركز على أهمية القوى العاملة في المجال الصحي، التي ستكون حاسمة بالنسبة إلينا إذا أردنا تحقيق الأهداف والمرامي المتصلة بالصحة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة وتعزيز التصدي للأزمات الصحية في المستقبل. وتعتقد اليابان أن

مشروع القرار المعروض اليوم سوف يساهم في تأمين القوى العاملة المناسبة والمؤهلة في المجال الصحي، وبناء قدرة هذه القوى العاملة في كل بلد، وهو أمر مطلوب إذا أردنا تحقيق أهدافنا.

وأود أيضا أن أتوقف لحظة لكي أهنئ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إنجازها في هذا الشهر إجراءات التشغيل الموحدة الموضوعة لتفعيل المستوى ٣ من الاجراءات المتعلقة بالأحداث التي تعنى بالأمراض المعدية.

وترحب اليابان بإدراج هذا العنصر الهام في مشروع قرار اليوم. وسنواصل بذل كل جهد ممكن لكفالة التأهب المناسب والاستجابة للأزمات الصحية في المستقبل في جميع أنحاء العالم.

كما يتناول مشروع قرار اليوم مسألة الحصول على الأدوية، وهو أمر حاسم لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وينبغي مواصلة مناقشته من منظورات عدة، بما في ذلك البحث والتطوير وتعزيز النظم الصحية. واليابان مستعدة للمشاركة بصورة بناءة في تلك المناقشة الهامة.

ولكل هذه الأسباب وغيرها، قررت اليابان أن تصبح من مقدمي مشروع قرار اليوم. ولكنني أود أن أدلي بتعليق أخير بشأن الفقرة ١٥، المتعلقة بنقل التكنولوجيا. لن يغير اعتماد مشروع القرار اليوم موقف اليابان بشأن تلك المسألة عمّا اتُفق عليه في خطة عمل أديس أبابا.

السيد فيلاسكويث كاستيو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): ترحب المكسيك بتقرير المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية عن الدروس المستفادة في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة وإدارة الأزمات الدولية السابقة ذات العواقب الصحية (A/71/601).

وقد قررت المكسيك الانضمام إلى مقدمي مشروع قرار اليوم A/71/L.41، المعنون ”الصحة العالمية والسياسة الخارجية: العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي“، لأنها مسألة ذات أولوية وأهمية حيوية لبلدي. وهي تؤثر على رفاه الناس والتنمية الاقتصادية والوطنية وذات تأثير عالمي متزايد، يتجاوز العمل الجاري في جنيف في إطار منظمة الصحة العالمية. ولذلك، فإننا نرحب بإسهام مشروع القرار في الاتساق بين الأمم المتحدة هنا في المقر ومنظمة الصحة العالمية في جهودهما المبذولة في المجال الصحي على الصعيد العالمي بشأن مسائل من قبيل مقاومة مضادات الميكروبات والأمراض غير المعدية وحصول الجميع على الرعاية الصحية ومكافحة الأوبئة الأخرى والمخاطر الصحية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بدعم العمالة في قطاع الصحة من أجل تعزيز أهداف التنمية المستدامة. ونثني على العمل البنّاء المنجز في المشاورات غير الرسمية من أجل ضمان توازن عادل بين المواقف المختلفة، تحت قيادة الميسر الجنوب أفريقي، التي تمثل شبكة السياسة الخارجية والصحة العالمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الحسين (موريتانيا).

ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا الخاص لممثلي منظمة الصحة العالمية هنا في نيويورك، الذين قدموا مرة أخرى دعماً قيماً لضمان الاتساق والتعاضد بين الجهود السياسية والتقنية للهيئتين.

الرئيس بالنيابة: فيما يتعلق بمشروع القرار A/71/L.41، أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد محمصاني (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): يُقدم هذا البيان وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب أحكام الفقرة ٢٢ من مشروع القرار A/71/L.41، تقرر الجمعية العامة عقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١٨ بشأن مكافحة السل، وتطلب إلى الأمين العام، بالتعاون الوثيق مع المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية وبالتشاور مع الدول

الأعضاء، حسب الاقتضاء، اقتراح خيارات وطرائق لعقد هذا الاجتماع، بما في ذلك النواتج المحتملة، والاستفادة من الجهود المبذولة حالياً في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ٢٢ من المنطوق، يُفهم أن جميع المسائل المتعلقة بالاجتماع الرفيع المستوى، بما في ذلك المواعيد ومكان انعقاد الاجتماع وشكله وتنظيمه ونطاقه، لم تتحدد بعد. وبناء عليه، ونظراً لعدم تحديد طرائق عقد هذا الاجتماع، فلن يتسنى في الوقت الحاضر تقدير ما سيترتب على الاحتياجات لعقد الجلسات وإعداد الوثائق من آثار محتملة من حيث التكلفة. وعند اتخاذ قرار بشأن طرائق عقد الاجتماع وشكله وتنظيمه، سيقدم الأمين العام التكاليف ذات الصلة بتلك الاحتياجات، وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، يتعين تحديد مواعيد الاجتماع بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

وبناء عليه، لن يترتب على اعتماد مشروع القرار A/71/L.41 أي آثار مالية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد جرى توزيع نسخ من البيان الذي تلوته للتو على جميع الأعضاء في القاعة وسيتاح أيضاً على بوابة PaperSmart.

الرئيس بالنيابة: نبت الآن في مشروع القرار A/71/L.41، المعنون ”الصحة العالمية والسياسة الخارجية: العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد محمصاني (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/L.41، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: الاتحاد الروسي، إستونيا، أندورا، أيرلندا، آيسلندا، بالاو، بروني دار السلام، بلجيكا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، سان مارينو، سلوفينيا، السويد، فنلندا، فييت نام، لاتفيا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، المكسيك، منغوليا، ناميبيا، هولندا واليونان.

الرئيس بالنيابة: هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/71/L.41؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.41 (القرار ١٥٩/٧١).

الرئيس بالنيابة: قبل أن أعطي الكلمة للراغبين في الكلام شرحاً للموقف، أود أن أذكر المتكلمين بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة كينر (سويسرا) (تكلمت بالإنكليزية): تود سويسرا أن تشكر أعضاء الفريق الأساسي والميسر الجنوب أفريقي على الجهود التي بذلوها من أجل الانتهاء من المفاوضات بشأن القرار ١٥٩/٧١، المعنون ”الصحة العالمية والسياسة الخارجية: العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي“.

وإذ أن الوفد السويسري لا يريد عرقلة توافق الآراء، فإننا نغتنم هذه الفرصة لكي ننأى بأنفسنا عن بعض جوانب هذا القرار بالتحديد. إن قرار الصحة العالمية والسياسة الخارجية يتجذر تاريخيا في إعلان أوسلو الوزاري ويركز في كل سنة على موضوع واحد من مواضيعه المحددة. ويحمل قرار هذا العام عنوان ”العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي“، استنادا إلى النقطة ٣ من إعلان أوسلو، المعنون ”الموارد البشرية في مجال الصحة والسياسة الخارجية“. ومع ذلك، فإننا نلاحظ عدم التركيز على العمالة في المجال الصحي.

وإذ أن الاحتياجات في هذا المجال المعين من إعلان أوسلو قد تطورت بالتأكيد منذ صياغته في ٢٠٠٧، وإذ أن

الهيئات الجديدة، مثل الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي، قد عززت المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع، فإن من الضروري الاعتراف بأن نطاق قرار من القرارات يسهم في فعالية رسالته. وتأسف سويسرا بصفة خاصة على مسألتين هيكليتين في ذلك الصدد.

أولا، يتضمن النص مجموعة متنوعة من المواضيع لا تتصل مباشرة بموضوع قرار هذا العام. وسويسرا تسلم بأهميتها جميعا. غير أننا نعتقد أنه ينبغي أن تناقش في المحافل المناسبة. وبالفعل، فإن لعدم تركيز القرار تبعة تتمثل في إضعاف الرسالة الهامة التي كان يمكننا، بخلاف ذلك، إرسالها. ومن بين الأمثلة على المواضيع غير الوجيهة مقاومة مضادات الميكروبات، والسل والحصول على الأدوية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على سبيل المثال لا الحصر.

ثانيا، والأهم من ذلك، إننا نأسف لتعريف إجراءات المتابعة التي ينبغي بالأحرى أن تناقش، بحكم طبيعتها، في المنتديات المتخصصة المكرسة لمواضيع كل منها، والتي – مرة أخرى – لا تتصل مباشرة بموضوع قرار اليوم.

وباختصار، تأمل سويسرا ألا ينشئ القرار الذي اتخذناه للتو سابقة غير مرغوب فيها تهدد أدوار ومهام المنتديات المتخصصة القائمة وتعيق كفاءة التنسيق على الصعيد العالمي.

السيدة بويون ديجان (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أستراليا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، وهولندا.

وفي البداية، نشكر الميسرين المشاركين والزملاء على عملهم الشاق في تحقيق توافق الآراء بشأن القرار ١٥٩/٧١. وعلى الرغم من أننا انضممنا إلى توافق الآراء بشأن القرار، فإننا نعتقد أنه كان يمكن لإدراج عبارات أقوى فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية أن يسهم في صياغة وثيقة أكثر شمولا ترتكز على احترام حقوق الإنسان. إننا نؤيد بقوة إدراج صيغة بشأن حصول الجميع على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتمتع المرأة والفتاة الكامل بجميع حقوق الإنسان، على النحو الذي اقترح في البداية في المسودة الأولى، ويساورنا قلق إزاء تعمد عدم إدراجها.

ويجب على الحكومات الأعضاء – في قيامها بدورها بوصفهاتتحملمسؤولية أساسية – ووفقا للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان بيجين ومنهاج عمله، على أقل تقدير، تعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية التي تهدف إلى حماية النساء والفتيات. إن ضمان أن النساء والفتيات والمراهقات بخاصة يدركن ويفهمن حقهن في تحقيق صحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحديدا مع الهدف ٥ وغايته ٥,٦. وترتبط تلك الحقوق ارتباطا وثيقا بحقوق أخرى من حقوق الإنسان معترف بها بالفعل في القوانين الوطنية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان ووثائق الأمم المتحدة المجمع عليها. ونؤيد بقوة، في ذلك الصدد، برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي ينص في الفرع ٧,٣، أنه:

”ينبغي أن يكون تعزيز الممارسة المسؤولة لهذه الحقوق بالنسبة لجميع الناس هو المرتكز الأساسي للسياسات والبرامج التي تدعمها الحكومة والمجتمع في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة“[وخدمات الصحة الإنجابية].

وفيما يتعلق بالفقرة ١٥ من المنطوق، بشأن نقل التكنولوجيا، فإننا نقرأ هذه الفقرة كامتثال للاتفاقات الدولية الأخرى، مثل اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. ولا تشكل الصيغة الواردة في قرار اليوم سابقة بشأن نقل التكنولوجيا، مع بقاء

الصيغة الواردة في خطة ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا كأحدث الاتفاقات الحكومية الدولية بشأن هذه المسألة.

السيد جوشي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): الصحة العالمية أحد الشواغل الأكثر إلحاحا على جدول الأعمال الدولي. وقد أضفت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ زخما كبيرا على هذه الضرورة الملحة عن طريق تشجيع أهداف وغايات صحية واسعة النطاق وشاملة. ولكن على الرغم من الجهود الجادة من أجل تعزيز وحماية حق كل شخص في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في مجال الرعاية الصحية. وما زالت الأدوية الأساسية والتكنولوجيات الصحية للوقاية من الأمراض وعلاجها بعيدة المنال بالنسبة للملايين في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية. إننا نرحب، في ذلك السياق، بقرار اليوم الهام ١٥٩/٧١، الذي تقدمت به وفود جنوب أفريقيا وأعضاء فريق أوسلو الأساسيين. لقد عملنا بشكل وثيق وبناء خلال وضع الصيغة النهائية لمشروع القرار وانضممنا إلى توافق الآراء.

ويوجه القرار الذي اتخذناه للتو الاهتمام إلى أهمية معالجة الطلب العالمي المتزايد والحاجة إلى الأخصائيين الصحيين على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة، وهي المسألة التي تمثل تحديات كبيرة. وقد لاحظنا أن التوصيات الواردة في تقرير الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي تهدف إلى حفز إنشاء وظائف القطاعين الصحي والاجتماعي كوسيلة للنهوض بالنمو الاقتصادي الشامل، مع إيلاء اهتمام خاص باحتياجات البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الدخل المتوسط الأدنى.

وبالإضافة إلى المسائل المزمنة التي تشتمل عليها التحديات الصحية العالمية التي يسعى الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة إلى معالجته، استخلص المجتمع الدولي كذلك دروسا هامة من الأوبئة الكارثية التي أثرت في أجزاء مختلفة من العالم، بما في ذلك أزمتي زيكا وإيبولا الصحيتين مؤخرا. وقد تداول المجتمع الدولي، في وقت سابق من هذا العام، بشأن مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتركز الاهتمام العالمي، في أيلول/سبتمبر، في بداية الدورة الحادية والسبعين للجمعية، على التحدي السريع الانتشار والوشيك الذي تشكله مقاومة مضادات الميكروبات.

كما نلاحظ أن قرار اليوم يسلم بأن هناك علاقة وثيقة ومترابطة بين السياسة الخارجية والصحة العالمية، وبالتالي، أن التحديات العالمية تتطلب بذل جهود متضافرة ومستمرة من جانب المجتمع الدولي ويجب تناولها في مجملها. وفي ذلك السياق، على الرغم من أن القرار ١٥٩/٧١ يسعى إلى معالجة عدة أهداف هامة، فقد شعرنا بشيء من خيبة الأمل أن نلاحظ أن هناك محاولات أثناء المناقشة لتمييع الأهمية المعلقة على التوصيات البعيدة المدى والمهمة جدا الواردة في تقرير هيئة الأمين العام الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي في الفقرة السادسة والعشرين من ديباجة القرار والفقرة ١٨ من المنطوق.

إن التقرير نتاج لولاية محددة توفر خيارات وتوصيات لمناقشة ومعالجة عدم الاتساق السياساتي والاختلال الصارخ بين حقوق الإنسان وحقوق الملكية الفكرية وأهداف الصحة العامة في سياق التكنولوجيات الصحية. ويعالج التقرير كذلك مسائل مثل حوافز جديدة للبحث والتطوير، بما في ذلك فك الارتباط بين تكاليفه والأسعار والاستفادة الكاملة من أوجه المرونة المستندة إلى اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الحوكمة والمساءلة والشفافية. ولذلك، فإننا لا نتفق مع رأي بعض الوفود القائل بأن هذا القرار قد شمل مواضيع لا صلة لها بموضوعه. إننا نتطلع إلى استمرار المشاركة والحوار في جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها الجمعية العامة ومنظمة الصحة العالمية، بشأن تقرير الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالحصول

على الأدوية. ونرحب في ذلك الصدد، بالمناقشات الجارية للتقرير في مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية التابع لمنظمة التجارة العالمية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أكرر الكلام على التزام الهند وسجلّها الثابت في تعزيز قضية الصحة العالمية، بما في ذلك من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب. ولا تزال صناعة الأدوية الهندية منوّها بها على الصعيد العالمي باعتبارها مصدرا ميسورا وآمنا وفعالا وفائق الجودة للأدوية الجنيسة التي يتناولها الأشخاص الضعفاء، ولا سيما في البلدان النامية. ونحن ما فتئنا منفتحين دائما لتبادل خبراتنا وتجاربنا التقنية مع زملائنا من الشركاء في البلدان النامية. والهند، من خلال بعثتها الوطنية المعنية بالصحة الريفية، تواصل أيضا السعي إلى تعزيز البنية التحتية للصحة العامة، بما في ذلك من خلال تعيين مئات الآلاف من مقدمي الرعاية الصحية والأخصائيين الاجتماعيين.

وفي هذا المنعطف، فإن تنفيذ التزامنا السياسي العالمي بتحقيق رؤية الحياة الصحية لجميع الناس، من جميع الأعمار، هو حتمية دولية، والهند ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق ذلك.

الرئيس بالنيابة: بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢١ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة: أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى تاريخ تعليق الدورة الحالية. يذكر الأعضاء أنه في الجلسة العامة ٥١ المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وافقت الجمعية العامة على إرجاء تاريخ تعليق الدورة الحادية والسبعين إلى يوم الاثنين، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونظراً للعمل الذي لا يزال يتعين انجازه في اللجنة الخامسة، أود أن أقترح على الجمعية إرجاء موعد تعليق الدورة الحالية مرة أخرى إلى يوم الجمعة، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. إذا لم يكن هناك اعتراض، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تأجيل موعد تعليق الدورة الحادية والسبعين إلى يوم الجمعة، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة: أود أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد عمل اللجنة الخامسة. يذكر الأعضاء أنه في الجلسة العامة ٥١ المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وافقت الجمعية العامة على تمديد عمل اللجنة الخامسة إلى يوم الجمعة ١٦ كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، أبلغني رئيس اللجنة الخامسة أن اللجنة تطلب تمديدا إضافيا لمدة عملها إلى يوم الجمعة، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، نظراً لأن ذلك التمديد سوف ييسر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرارات المعلّقة المعروضة عليها. وبناء عليه، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة الخامسة إلى يوم الجمعة، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؟

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.